الوثائق الرسمية

# الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٢٨
الاثنين، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدبير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/53/1)
تقرير الأمين العام

**السيد شالوفسكي** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أمامنا الآن وثيقة بالغة الأهمية والفائدة مقدمة من الأمين العام عن أعمال منظمتنا. وهي تحتوي على معلومات هامة وملاحظات، وأهم من ذلك، آراء بشأن الحالة الدولية الراهنة والتعاون الدولي. كما أنها تركز على دور وأولويات منظمتنا في المستقبل، وعلى الصعوبات التي تواجهها الآن. وهذا كله مفيد جدا للدول الأعضاء، ولا سيما التي لا تستطيع منها إرسال وفود كبيرة إلى مختلف هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة. وأنا واثق أن تقرير الأمين العام إلى جانب التقارير التي أعدتها الأمانة العامة بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال سوف تساعد الوفود في عملها خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

وحين أذكر تقارير أخرى من إعداد الأمانة العامة للدورة الحالية للجمعية العامة فإنه تدور في الخاطر بوجه خاص "القائمة الأولية المشروحة بالبنود التي ستدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورة الجمعية العامة العادية الثالثة والخمسين" (A/53/100). فهذا التقرير الذي جمعته الأمانة العامة بطريقة نموذجية وفنية بالغ الأهمية للإعدادات التي تقوم بها وفودنا قبل بدء الدورة وخلال عملها. وكون كل ممثل يحتفظ بهذه الوثيقة الهامة على مكتبه إلى جانب ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي للجمعية العامة، يثبت أهمية الوثيقة وفائدتها.

وتتفق جمهورية مقدونيا مع بيان الأمين العام الوارد في التقرير على أن "الأمم كبيرها وصغيرها تبذل جهودا مضنية لمواجهة مسؤوليات جديدة وقيود جديدة" ومع شكواه من أن "انعدام القدرة على التنبؤ وظهور المفاجآت كاد أن يصبح أمرا مألوفا" (A/53/1، الفقرة ١).

ونحن نرى أن المهمة العليا للدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة هي توضيح رؤيتنا للعلاقات الدولية والتعاون في القرن الحادي والعشرين والتقليل من حالات الترقب والمفاجآت. ولا بد أن يحدث هذا في جميع ميادين أنشطتنا سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية، وكذلك في ميدان تعزيز مراعاة القانون الدولي.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ولتحقيق النتائج في هذا الصدد ينبغي التركيز في أنشطة الجمعية العامة وتنسيقها مع أنشطة أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. وهنا فإن دور الأمين العام له أهمية حاسمة. ويسعدنا أن نلاحظ أنه قد نجح في النهوض بواجبه لصالح منظمتنا ولصالح الدول الأعضاء جميعها.

وبغية تحسين مستقبل الحالة الدولية ينبغي الشروع في أنشطة كثيرة وتنفيذها داخل الأمم المتحدة، وفي الهيئات الدولية الأخرى وعلى المستوى الوطني. وتضطرنا عولمة القوى على كوكبنا إلى أن نلتمس حلولا عالمية. وفي تلك العملية ينبغي التزام الحكمة ويتحتم وضع أولويات دولية ووطنية. والواقع أن البلدان الصغيرة التي تمر أو التي لا تمر بمرحلة انتقالية هي الأكثر تضررا بتردي العلاقات الدولية وتزايد صور الترقب في الوقت الحاضر. ومن هذا المنظور يمكن للمرء أن يجادل بنجاح بأن أولوية هذه الدورة للجمعية العامة ينبغي أن تكون منع جميع المنازعات وحل القائم منها حاليا وتعزيز التعاون الاقتصادي العالمي مع عدم الاقتصار على مراعاة الاقتصادات الكبيرة بل تجاوزها إلى الاقتصادات الصغيرة والضعيفة في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

ونظرا للطابع الخاص للسياسة الخارجية في بلدي، فإنني أود التشديد على أهمية ما ذكره الأمين العام في الفقرتين ٤٣ و ٤٤ من تقريره. فوزع قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي على حدودنا الشرقية والغربية منذ عام ١٩٩٢ حين لم تكن جمهورية مقدونيا عضوا في الأمم المتحدة، ينبغي أن ينظر إليه على أنه إحدى قصص نجاح الدبلوماسية الوقائية التي تنتهجها الأمم المتحدة والأمين العام ومجلس الأمن. وأي جهد يبذل للمساعدة في استقرار منطقتنا له أهميته ونقدره أيما تقدير.

ويتوقف استقرار منطقتنا بقدر كبير في الوقت الحاضر على التطورات في كوسوفو وميتوهيجا. فقبل أيام قلائل شدد وزير خارجية جمهورية مقدونيا من على هذا المنبر على الضرورة الملحة لإيجاد حل سياسي. ولقد آن الأوان للسير قدما في هذا الاتجاه.

وما دمت أذكر المشاكل في المنطقة التي تنتمي إليها بلدي فمن المهم أن أشدد على مسألتين تشغلان بلدي كثيرا كما تشغلان بلدانا أخرى في المنطقة في الوقت الحاضر. أولاهما: دمج اقتصاداتنا في اقتصاد الاتحاد الأوروبي؛ والثانية عضويتنا الكاملة في المؤسسات الأوروبية الأطلسية. ومن شأن إحراز التقدم في هاتين الأولويتين أن يساعد كثيرا في استقرار منطقتنا. غير أن التردد يمكن أن يولد حالات من الترقب ومشاكل.

تولى الرئيس رئاسة الجلسة.

في كل أجزاء التقرير، يمعن الأمين العام النظر في مواضيع الساعة، وفي الأدوار الجديدة التي ربما يطلب القيام بها من المنظمات المتعددة الأطراف، وفي الشكل الذي نريد أن تكون عليه الأمم المتحدة في القرن المقبل. ونحن نتفق معه في رأيه بأن الجمعية الألفية المقترحة فرصة مفيدة وملائمة لبلورة الرؤية المتوقعة. وفي سعينا للاتفاق على رؤية مشتركة، ينبغي أن يوضع في الحسبان احترام جميع الدول الأعضاء ومصالحها المتبادلة. وينبغي أن يكون الهدف هو تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة. ولا بد أيضا من تعزيز أهمية الأمم المتحدة - والجمعية العامة ومجلس الأمن بصفة خاصة. وثقافة التعددية ينبغي تعزيزها كذلك. وينبغي أن يكون نضج الاتفاق هو الأساس لأية قرارات. وينبغي مساعدة كل اقتصاد على النمو. وينبغي تعزيز احترام القانون الدولي. والهدف من ذلك كله يجب، بطبيعة الحال، أن يكون السلام والتنمية والعدالة والتعاون الدولي المعزز. فالعالم في القرن الحادي والعشرين سيصعب تخيله بغير أمم متحدة أوثق صلة بالمسائل التي تعالجها.

ومن هنا، لا بد أن يستمر إصلاح الأمم المتحدة. وينبغي أن تكون الأولوية لتعزيز أهمية الجمعية العامة في الشؤون العالمية، باعتماد ترتيب جديد يكون أكثر فعالية وأكثر رشادا وأكثر ديمقراطية، وأقل تكلفة من الترتيب الحالي. فوجود ترتيب جديد يمكّن جميع الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها، من الاشتراك والإسهام في أنشطة الجمعية العامة الموجهة نحو تحقيق نتائج، أصبح ضرورة واضحة.

ووفد بلدي مسرور بالطريقة التي صيغ بها تقرير الأمين العام، والتي تعزز من جدواه. فنحن نعرف أولويات جدول أعمال الأمين العام، ويسعدني أنأعلن أننا نوافق على آرائه وتوقعاته من مداولاتنا في الأشهر المقبلة وفي عام ١٩٩٩.

وبهذه المناسبة أود أن أدلي ببضع ملاحظات موجزة. لقد حان الوقت، في رأينا، لأن نبدأ النظر في آثار الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة على السلم والأمن الدوليين.

ففي جملة التطورات التي تحدث، يتزايد إنتاج الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الهجومية والأسلحة الصغيرة، كما أن تجارة الأسلحة في تزايد، والاتجار غير المشروع في تزايد، والقوات المسلحة تزداد حجما. وهذه تطورات غير صحية على الإطلاق من وجهة نظر الحاجة إلى المساعدة على صون السلم والأمن الدوليين. إن كل بلد له الحق في أن يمتلك من الأسلحة ما يكفي لدفاعه الوطني، ومع ذلك، فعندما يكون لديه منها أكثر مما يحتاجه، يتحول الأمر إلى مشكلة أمنية للمنطقة وللبلدان المجاورة.

والشفافية لا بد من تعزيزها، والترتيبات التعاونية ينبغي دعمها. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أن جمهورية مقدونيا صدقت على اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام. فنحن نعتبر تلك الاتفاقية خطوة أولى بالغة الأهمية من جانب المجتمع الدولي لمناهضة إساءة استعمال الأسلحة التقليدية.

إن الإرهاب موضوع يتطلب انتباهنا الفوري. وإدانة الإرهاب بجميع جوانبه ومظاهره ليس كافيا. والجهود الدولية والوطنية الحالية لمكافحة الإرهاب ينبغي تعزيزها في كل مكان. ذلك أننا بمكافحة الإرهاب نكافح، في الوقت ذاته، الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغسل الأموال ومختلف الشرور الاجتماعية. كما أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية سيساعد أنشطة مكافحة الإرهاب. ونحن نحبذ إبرام صك دولي ملزم قانونا لمناهضة الإرهاب.

والنمو والتنمية المستدامة أمران أساسيان للقضاء على الفقر وتحسين الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل بلد سواء كان متقدم النمو أو ناميا. والنهوض بالعملية الديمقراطية، واحترام سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، في جملة أمور أخرى، تتوقف إلى حد بعيد على نجاح هذه العملية أو فشلها.

وبالتالي يسرنا أن الأمين العام في تقريره يتناول بالتفصيل آراءه بشأن جوانب عديدة من التنمية. ومن وجهة نظرنا، لا بد من التشديد بصفة خاصة على ما ذكره في الفقرتين ١١٠ و ١١٢. إن تمكين البلدان من الاندماج على نحو فعال ومفيد في الاقتصاد العالمي لهو في صالح الجميع. فلا يمكن لأحد أن يستفيد من تهميش أي بلد في الاقتصاد العالمي. ونود أن نعرب عن تأييدنا التام لما ذكره في الفقرة ٢٣٤. وإذا كان من الصحيح أن العولمة عملية لا رجعة فيها، فمن الصحيح أيضا أنها ظاهرة يمكن التحكم فيها. والمهمة، إذن، ينبغي أن تكون الاستفادة من إمكاناتها الإيجابية.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن عظيم ارتياح وفد بلدي لشكل ومضمون تقرير الأمين العام. وسوف نستخدمه كدليل هام لنا في أنشطتنا في الدورة الحالية للجمعية العامة.

**السيد مورينو فرنانديز** (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكر الأمين العام على التقرير الجديد الذي قدمه هذا العام؛ فهو شامل وخلاق وفعال، على غرار التقارير السابقة.

وما من شك في أنه، على حد قول الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، قد مضى ما يقرب من عقد من الزمن منذ نهاية الحرب الباردة

"ولكن ملامح العصر الجديد ما زالت غير واضحة إلى حد بعيد". (A/53/1، الفقرة ١)

ومع ذلك، فمن الواضح أيضا أن كثيرا من الشعوب والحكومات التي تتألف منها الأمم المتحدة اليوم تصارع تناقضا بالغ التحدي: فالأغنياء يزدادون غنى، والفقراء يزدادون فقرا. وتأمل تلك الشعوب والحكومات في إجراءات وتغيرات في الأمم المتحدة وفي النظام الحالي المتعدد الأطراف - تغيرات لا يجوز أن تقتصر على إعادة تحديد واستكمال الأولويات والهياكل الحالية.

إن عملية الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في الأمم المتحدة تواجه تحديا صعبا تتأصل جذوره في تقسيم السلطات والاختصاصات، وفي العلاقة المتبادلة بين الأجهزة الرئيسية في منظمتنا، وبصفة خاصة بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

ونتفق مع قول الأمين العام بأنه:

"لا يزال السلام متزعزعا في كثير من أنحاء العالم". (A/53/1، الفقرة ١٧)

وقد كرست المنظمة الملايين من الأموال لعمليات حفظ السلام، وللبعثات السياسية والبعثات الخاصة. ومع ذلك، بدلا من توفير حلول للصراعات، ازدادت حدة هذه الصراعات وآثارها في كثير من الحالات.

يجب ألا نسمح بأن يجري تصميم الإجراءات الوقائية للمنظمة على أساس النهج المجدية التكاليف. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تطبق حلا معياريا لعملها الميداني لأن كل بلد، وكل حالة توتر، وكل أزمة محتملة، وكل صراع يتطلب تحليلا وعلاجا وحلا مختلفا.

والقرار ٥٩/٤٦، الذي اتخذ بتوافق الآراء، عهد إلى الجمعية العامة بسلطة إرسال بعثات لتقصي الحقائق. وترجو كوبا أن يجري الامتثال لروح هذا القرار ونصه في جهود المنظمة ومبادراتها الجديدة من أجل الدبلوماسية الوقائية.

وينبغي للجمعية العامة أن تضطلع بدور أساسي في اتخاذ المبادرات في مجال بناء السلم بعد الصراع، وأكرر مرة أخرى أن موافقة الدول الأعضاء شرط أساسي لتنفيذ هذه المبادرات.

ولا بد أن نضمن التنسيق والشفافية فيما بين كل الأجهزة الرئيسية في المنظمة في عمليات صنع القرار بالنسبة لإعداد القوات الاحتياطية، وإقامة بعثات خاصة ومكاتب سياسية، وإنشاء مقار لبعثات الوزع السريع.

إن تعزيز قدرة المنظمة على الاستجابة السريعة لحفظ السلم والأمن الدوليين لا يمكن أن يكون مهمة مجلس الأمن وحده.

وفي الأشهر القليلة الماضية، كانت قضية نزع السلاح النووي موضوع إعلانات دولية هامة. وكان من الإعلانات ذات الأهمية الواسعة النطاق التي لا يرقى إليها الشك إعلان حركة بلدان عدم الانحياز الذي يدعو إلى عقد مؤتمر دولي يفضل أن يكون في عام ١٩٩٩ بغية ضمان التوصل إلى اتفاق قبل نهاية هذه الألفية بشأن برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي في إطار زمني محدد.

ويجب أن تكون لنزع السلاح النووي الأولوية القصوى في نزع السلاح. وعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح يجب أن يبقى هدفا ينبغي تحقيقه في أقرب وقت ممكن.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للجنة المخصصة للمواد الانشطارية أن تتفاوض بشأن إبرام اتفاقية تمثل خطوة عملية وحقيقية للأمام صوب نزع السلاح، وليس مجرد تدبير آخر لمنع الانتشار.

إن هذا العام، ١٩٩٨، لا يوافق الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان فحسب، بل أيضا الذكرى السنوية الخامسة للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد في فيينا. وإعلان وبرنامج عمل فيينا نجحا في تدوين توافق سياسي حقيقي في الآراء حول التعاون العالمي في مجال حقوق الإنسان يؤيد الاعتراف بالطبيعية المتنوعة لهذه الحقوق ويحدد الطبيعة المتكافلة والعلاقات المتشابكة بين الديمقراطية، والتنمية، وحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن الاختلال في التفويضات والمبادرات لصالح الحقوق السياسية والمدنية ينمو نموا مطردا.

وكوبا، مثلها مثل دول أخرى كثيرة، ترى أن طابع الترابط بين التنمية وحقوق الإنسان، وهو طابع اعترف به في فيينا، وصدقت عليه مرارا الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يسلم بوجود حلقة متماثلة. فإذا جرى بصفة منتظمة منح أحد أجزاء هذه الحلقة اهتمام تفضيلي، شكل هذا تناقضا يعرض للخطر نفس الأسس التي بني عليها توافق الآراء في فيينا.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نشير إلى أن التأكيد بأن العمل يجري "لتقديم مضمون واقعي لمفهوم الحق في التنمية" (المرجع السابق، الفقرة ٧٦) يثير قلق عدد كبير من الدول الأعضاء.

والمسألة الآن ليست مسألة تشجيع جهود نظرية وإنما تعزيز إجراءات عملية، وفوق كل شيء، تعزيز الإرادة السياسية اللازمة لبث الفعالية في مواد الإعلان التي تتعلق بالحق في التنمية.

ونؤيد تمام التأييد رأي الأمين العام بأنه

> "... يعد الوفاء بالالتزام الذي تعهدنا به بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في أكثر البلدان حاجة إليها، مهمة تكتنفها التحديات على نحو متزايد". (المرجع السابق، الفقرة ١٢٠)

والأهداف السامية للمنظمة في مجال التنمية تتأثر بالانخفاض في الموارد الرسمية المكرسة للتنمية، ولا سيما الانخفاض في مساهمات المانحين التقليديين في الموارد الأساسية للأمم المتحدة، وهي حجر الزاوية في نظام الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

والإصلاحات التي تنفذ في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الإصلاحات التي اعتمدتها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، لم تكن كافية لإقناع المانحين بالحاجة الماسة لإنقاذ تعددية الأطراف من أجل التنمية. ومن ناحية أخرى، نلحظ مع القلق زيادة في الموارد غير الأساسية تصاحبها زيادة في إملاء الشروط - التي كثيرا ما تكون خفية - على التعاون الدولي من أجل التنمية. فيجب علينا أن نحافظ على الطابع العالمي، والمتعدد الأطراف، والمحايد، وغير القابل للتسديد، لأنشطة التنمية.

وكوبا ترصد عن كثب التطورات في المرحلة التجريبية لإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. ويجب أن تنظر الهيئات الحكومية الدولية المناسبة في نتائج هذه التجربة. ونعتبر ذلك بمثابة ممارسة تشارك فيها حكومات البلدان المتلقية مشاركة مباشرة للغاية وعلى أوسع نطاق بهدف تعزيز تنسيق الأنشطة التنفيذية في هذا المجال. ويجب أن تظل برمجة الموارد من حق الحكومات المعنية والهيئات الحاكمة في كل صندوق أو برنامج أو وكالة متخصصة.

هذه القضايا وغيرها، مثل دور المنسق المقيم للأمم المتحدة، ينبغي للجمعية العامة أن تنظر فيها نظرة شاملة في إطار الاستعراض الذي تجريه كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تحدد الإطار المعياري والقانوني للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة.

لقد درسنا بعناية الاقتراح بوضع الميزانية على أساس النتائج بوصفه مفهوما جديدا في إطار المبادرة الجديدة للمنظمة في مجالي الإدارة والتنظيم. ولا يمكننا أن نتجاهل التغيرات الكبيرة التي يحدثها اقتراح من هذا النوع، وبالتالي، فإننا نؤكد من جديد ضرورة قيام الجمعية العامة بإجراء دراسة متعمقة وشاملة لهذا الاقتراح قبل تنفيذه.

إن كوبا تتشاطر القلق الذي أعرب عنه الأمين العام إزاء الحالة المالية الخطيرة للمنظمة. ومن الجوهري أن نؤكد من جديد على الحاجة إلى قيام المساهم الرئيسي بالوفاء بكل إسهاماته في الوقت المحدد، وبالكامل، وبدون شروط. ولا شك في أن هذه الحالة كانت ولا تزال السبب الرئيسي في الحالة المالية الخطيرة التي تمر بها المنظمة حاليا.

وكوبا تؤكد من جديد استعدادها للوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب الميثاق. والدليل على هذا الالتزام القاطع يكمن في جهود كوبا الناجحة هذا العام لتخفيض دينها تخفيضا كبيرا في خضم الحالة الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها البلد، والتي يزيد من حدتها، كما هو معروف تماما، الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه علينا حكومة الولايات المتحدة.

وينبغي أن يكون التشجيع على احترام للقانون الدولي وتطويره تدريجيا وما يترتب على ذلك من تدوين للقانون الدولي هدفا ثابتا للأمم المتحدة ومبادئ تهتدي بها قرارات أجهزتها الأساسية. ولا بد للأمم المتحدة أن تحول دون الاستمرار في إبقاء القانون الدولي رهينة في أيدي مصالح الهيمنة وأولويات الأمن القومي المفترض للبلدان القوية. وينبغي أن يحظى قانون المعاهدات بالاحترام وأن يطبَّق. وعلينا أن نكبح الاتجاه المتنامي باطراد لدى دول معنية باللجوء إلى فرض تدابير قسرية من جانب واحد على دول أخرى بما يتعارض تعارضا سافرا مع مبادئ المساواة بين الدول ومع صميم القواعد الأساسية للقانون الدولي.

وينبغي أن تستند عملية إقامة نظام عدالة دولي إلى احترام القانون الوطني والنظام القانوني الدولي للدول وعلى تنفيذ قواعد ومبادئ القانون الدولي. ولن تحظى أي مؤسسة جنائية دولية بالمصداقية إذا كان الهدف من إنشائها منذ البداية هو مجرد محاكمة الأخطاء والتهديدات والاعتداءات المزعومة لبلدان الجنوب.

وتعتقد كوبا أنه ليس من الصواب الكلام الآن عن "أهداف المنظمة الممكنة التحقيق". فمن المعروف جيدا أن الالتزامات الأساسية التي اتخذت في عدد كبير من مؤتمرات الأمم المتحدة الهامة قد لقيت التجاهل التام من جانب معظم الدول الأعضاء التي تمتلك الموارد المالية والاقتصادية ولكنها تفتقر إلى الإرادة السياسية الكافية للوفاء بتلك الالتزامات. وليس هناك موجب لأن تواصل أقوى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة السعي لإيجاد أنماط لحكم العالم، وفرض تلك الأنماط على غيرها من الدول. وما ينبغي أن يسود هو احترام مبادئ التنوع في العضوية والطابع العالمي للمنظمة.

وبطبيعة الحال فإن الأمم المتحدة بحاجة إلى عقد جمعية للألفية ولكن ينبغي أن تكون جمعية مشروعة

وديمقراطية بحق تشعر جميع الدول دون استثناء أنها مدعوة إليها، على قدم المساواة بدافع من حتمية التضامن بين البشر. وفضلا عن ذلك، فإننا بحاجة إلى منظمة تدرس بأمانة الكيفية التي يمكنها بها أن تقلص من الاختلال المتنامي في توزيع القوة في العالم، وأن تعزز نشر السلام حقا بين ١٨٥ دولة متساوية في السيادة، وذلك بالنيابة عن الجميع.

والدول النامية يحدوها الأمل في أن تعزز التعددية، وخاصة تلك التي تعبر عنها الأمم المتحدة، التعاون الدولي بحيث يصبح بالإمكان احتواء آثار عملية العولمة في قناعها الليبرالي الجديد، التي تشمل جميع مناحي حياتنا، ولكنها أبعد ما تكون عن تحقيق الازدهار والرفاه لشعوبنا في معظم الحالات، فهي تعولم التخلف، وتعولم الفقر المدقع، وتعولم البطالة، وتعولم هشاشة الاقتصاد العالمي.

وتود شعوب وحكومات العالم النامي أن تصبح قوى فاعلة واعية في إطار عملية حقيقية للعولمة حتى تحول دون أن تُفرض علينا نماذج للتنمية غريبة عن الخصائص التاريخية والثقافية والاقتصادية لمجتمعاتنا.

**السيد سالاندر** (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال - أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج - لكي أعرض وجهات نظرنا بشأن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة.

ونحن نرحب بالشكل الجديد لكل من التقرير ذاته والمناقشة التي ركزت إلى حد كبير على المجالات الجوهرية للأمم المتحدة. وكان هذا هو الدور الذي تصوره الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، ونعتقد أن التقرير وتقديم الأمين العام له شفويا سيسهمان في جعل المناقشة بشأن دور الأمم المتحدة في عالم اليوم أكثر حيوية.

ولقد كانت الدورة الثانية والخمسون للجمعية العامة هي دورة الإصلاح بحق. فقد بدأت الإصلاحات المؤسسية التي سعى الأمين العام إلى تحقيقها خلال السنة تؤتي ثمارها. وقد ساعد تنظيم العمل في إطار أربعة مجالات رئيسية وهي: السلم والأمن، والتعاون الإنمائي، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية، والشؤون الإنسانية، منظومة الأمم المتحدة على تركيز أعمالها. وهذا من شأنه تحسين تنسيق أنشطة الأمم المتحدة كما يؤدي إلى أن تصبح برامجها أكثر تأثيرا.

ويجري تناول مسائل حقوق الإنسان الآن بوصفها مسألة تمس كل الأمور. وتتطلع دول الشمال إلى نتائج استعراض آلية حقوق الإنسان. ونأمل أن يسهم ذلك في إدماج الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في جميع أنشطة الأمم المتحدة وتعزيز تطبيق حقوق الإنسان. وينبغي أن يجري الاحتفال باعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أولا وقبل كل شيء في الأنشطة اليومية لحكوماتنا ومؤسساتنا الدولية.

ويمتد التكامل داخل منظومة الأمم المتحدة أيضا إلى المستوى القطري. ويمكننا أن نرى بالفعل بعض النتائج المشجعة لسياسة "بلد واحد"، وأمم "متحدة واحدة" التي ظلت بلدان الشمال تدعو لها منذ سنوات عديدة. ونحن نعتقد أن إدماج تمثيل الأمم المتحدة على المستوى القطري سيبرهن على أنه من أعظم إنجازات عملية الإصلاح الجارية، وسيؤدي إلى إيجاد تحسينات مضمونية وقدر أكبر من التماسك في العلاقات بين منظومة الأمم المتحدة والبلدان المضيفة. وهو أمر سنستفيد منه جميعا.

إن الدعم السياسي والمالي من جانب بلدان الشمال للتعددية بوجه عام وللأمم المتحدة ذاتها بوجه خاص أمر معروف جيدا وهو ما زال قويا. وما زلنا نقدم لمنظومة الأمم المتحدة مساهمات مكثفة من أجل التعاون الإنمائي وموارد بشرية ومالية كبيرة من أجل عمليات حفظ السلام. وقد حقق هذا المجال بالذات من مجالات نشاط الأمم المتحدة نجاحا فائقا على مدى الـ ٥٠ سنة التي مضت منذ البدء في أول بعثة. واليوم تختلف تحديات حفظ السلام عن تحديات الماضي. وهناك حاجة لإيجاد صلة أقوى بين الاستجابات السياسية والعسكرية والإنسانية لحالات الأزمات. وتحتاج القدرة على اتخاذ إجراء مبكر إلى التعزيز كما يقتضي الأمر ضمان تمويل بعثات حفظ السلام على أساس جماعي. وستواصل بلدان الشمال الإسهام بنشاط في عملية التغيير الجارية هذه.

وبينما نرى أن ثمة حاجة إلى تطوير قدرات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، هناك حاجة شديدة أيضا إلى التركيز المتزايد على درء النزاعات. وينبغي تصور طائفة متنوعة من الأنشطة التكميلية في إطار استراتيجي، بدءا بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع

وانتهاء بالانتشار الوقائي لوجود الأمم المتحدة. ويمكن إنقاذ الكثير من الأرواح بالعمل المبكر. والجهود الإقليمية التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على سبيل المثال، ضرورية وينبغي الاستمرار في تشجيعها في هذا الصدد.

وسيُذكر هذا العام دائما بالتطورات المثبطة في المجال النووي. وأفضل مثال على ذلك التجارب النووية التي أجريت مبكرا هذا العام والتي تُناقض الجهود الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار. ولا يسعنا إلا أن نستمر في حث البلدان المعنية على التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليهما دون إبطاء ودون شروط.

وفيما يتعلق بعملية الإصلاحات الإدارية، تؤيد بلدان شمال أوروبا تماما مساعي الأمين العام من أجل استحداث نظام للموازنة قائم على النتائج في الأمم المتحدة. ونتفق مع الأمين العام حين قال في تقريره إن:

"... هذه المبادرة بالغة الأهمية، حيث أنه لا يوجد أي إجراء وحيد يمكن عن طريقه تحقيق أكثر من ذلك لزيادة المساءلة وتعزيز الكفاءة في عمل المنظمة." (A/53/1، الفقرة ٩).

وقد قامت القطاعات العامة في بلداننا بمواءمة القرارات المتعلقة بالتفويضات السياسية مع تمويلها، وربطت الميزانيات بالنتائج الفعلية لما يتجاوز عقدا من الزمان. وتبين تجربتنا الخاصة نتائج مشجعة.

إن نظام الموازنة الذي سيركز على الإنجازات الحقيقية للتفويضات والبرامج سيسهم في تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية والأهمية والتأثير في عمل المنظمة. ولا بد لي من التشديد على أن ذلك لا يتعلق بالحد من النفقات. بل يتعلق باستخدام الأموال التي ستسهم أكبر إسهام.

وخلال هذه الدورة للجمعية العامة سنستمر أيضا في هذه العملية باتخاذ قرارات هامة بشأن مبادرات الإصلاح في مجال البيئة.

إن اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة في روما هذه السنة يمثل مساهمة بارزة في سيادة القانون. وبات من الملح على هذه الدورة للجمعية العامة أن تنفذ هذه المعاهدة التاريخية.

إن إصلاح الأمم المتحدة يحدث في وقت استثنائي في تاريخ البشرية وفي عالم يتأثر بدرجة كبيرة بالعولمة. وإن أردنا تلخيص المناقشة العامة التي جرت في هذه السنة، سنلاحظ أن الكل قد تطرق إلى ذكر العولمة. ومن الواضح أن العولمة تهيئ الفرص كما توجد المخاطر. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكفل استفادتنا من فرص العولمة مع التقليل من مخاطرها إلى أدنى درجة. وينبغي للعمل المتعدد الأطراف أن يزدهر في العالم الذي يتسم بالعولمة. وأود أن أقتبس مما قاله الأمين العام في دربن:

"ثمة ما يغرينا بالتقوقع، بالعودة إلى الاقتصادات القديمة التي تتسم بتخطيط وحمائية الدولة المركزية أو إلى السياسات القديمة المتمثلة في التركيز على الاختلافات الإقليمية بدلا عن الاعتراف بالقيم العالمية." (SG/SM/6688)

وقد أوضح الأمين العام أننا لا يمكننا أن نوقف مد التغيير التكنولوجي والاجتماعي. ونتفق معه في أنه ينبغي التوصل إلى وسيلة للحكم عن طريق العمل وحماية مواطنينا من الخسائر مع الإقرار بالفوائد التي سيأتي بها عالم أكثر عولمة.

كذلك فإن العولمة تحدث على مستوى المجتمع المدني. ويتعين على الأمم المتحدة أن تتعلم كيف تتعاون مع المجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي والمنظمات غير الحكومية بدرجة أكبر. وستكون جمعية الألفية ومنتدى الألفية بمثابة محفل للاستفادة من هذه الاتصالات ولتعلم كيفية التعاون فيما بيننا من أجل القضايا العالمية. كذلك ستوفر لنا جمعية الألفية فرصة للإعراب عن رأينا إزاء دور العمل المتعدد الأطراف وعن تطلعاتنا المشتركة للسنوات المقبلة. ونحن نتطلع قدما إلى مساهمة الأمين العام في هذا الصدد.

**السيد راميرو - لوبيز** (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام، السيد كوفي عنان، على بيانه وعلى تقريره الوارد في الوثيقة A/53/1، الذي يعطينا نظرة شاملة لعمل المنظمة خلال العام المنصرم.

إن التقرير يبين الزيادة في عدد المهام المتعددة الجوانب التي أوكلناها إلى المنظمة، نحن الدول الأعضاء، في وقت تنخفض فيه الموارد. ويشاطر وفدي الأمين العام المشاغل التي أعرب عنها بشأن الحاجة إلى توفير موارد حسنة التوقيت وكافية للمنظمة. ولا بد للمنظمة من

الحصول على الدعم المالي اللازم، منا نحن الدول الأعضاء، إذا أريد لها أن تستمر وأن تكون فعالة في التصدي للمسائل العالمية التي تهمنا جميعا. ونضم صوتنا إلى الأمين العام في مناشدته الدول الأعضاء التي عليها متأخرات أن تفي بالتزاماتها القانونية وأن تسدد أنصبتها المقدرة المستحقة بالكامل وبدون مزيد من التأخير.

ويقر وفدي بالجهود الهامة التي يبذلها الأمين العام لإصلاح وتحسين كفاءة المنظمة. وقد صادقت الجمعية العامة، خلال الدورة الماضية، على عدد من مقترحات الإصلاح. ونحن نرحب بهذه القرارات الرامية إلى تعزيز المنظمة لتمكينها من التنفيذ تنفيذا كاملا لجميع البرامج والأنشطة الموكلة إليها فضلا عن التصدي للحاجات والمقتضيات المتغيرة للدول الأعضاء ونحن نتأهب لاستقبال القرن المقبل. ونكرر الإعراب عن الرأي في أن الهدف الأساسي لأية جهود إضافية للإصلاح ينبغي أن يتمثل في تقوية دور المنظمة في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وإعادة قضايا التنمية إلى صميم جدول أعمال الأمم المتحدة.

إن الجمعية العامة، في هذه الدورة، ستواصل نظرها في مقترحات الأمين العام من أجل إجراء تغيرات طويلة الأمد. ونأمل أن تنظر هذه المقترحات بطريقة منفتحة وشفافة تمكن جميع الدول الأعضاء من المشاركة في المناقشات. ونعتقد أن هذه هي الطريقة الوحيدة للتوصل إلى توافق في الآراء.

وفيما يتعلق بالفصل الأول، المتعلق بالسلم والأمن، يؤيد وفدي جهود الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. ونشيد بالمبادرات التي اتخذها الأمين العام في هذا الصدد. وبينما نقر تماما بضرورة منع تصاعد النزاعات في الساحة الدولية، نرى أن هناك ضرورة للتوصل إلى فهم واتفاق مشتركين بشأن ماهية العمل الوقائي. ومن ثم نؤيد دعوة حركة عدم الإنحياز من أجل الاستئناف المبكر للمحادثات بشأن مفهوم الدبلوماسية الوقائية والعمل الوقائي وتعريفهما.

إن الأمين العام يشير، في الفقرة ٢٦ من تقريره، إلى "الإنذار المبكر بالحالات التي يمكن أن تتحول إلى أزمات" وإلى "استراتيجية وقائية متكاملة". ويهمنا أن نحصل على تفاصيل لهذه الأنشطة، مثل المعايير المستخدمة لتصنيف حالة معينة بوصفها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين والأنشطة التي ينبغي أن تنفذها المنظمة. ومن الضروري أن تكون لهذه الأنشطة شفافية أكبر.

وفي الوقت نفسه، نجد أن اقتراح الأمين العام بتوسيع دور مجلس الأمن عن طريق وضع الآلية التي تنص عليها المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة موضع التنفيذ هو اقتراح هام. ونعتقد، مع ذلك، أن هذا الاقتراح يستدعي التفكير والنظر بعمق في مضامين عملية صنع القرار في المنظمة.

ويتشاطر وفد بلادي رأي الأمين العام القائل إن تحدي التنمية يظل تحديا كبيراً، وإنه إذا كانت هناك مسألة واحدة مشتركة بين أنشطة الأمم المتحدة، فهي مسألة التنمية. والتراجع الكبير والثابت في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية يثير الجزع ويجب عكس مساره. ويجب اليوم أكثر من أي وقت مضى تعزيز البرامج الاجتماعية وشبكات السلامة التي تفيد مباشرة معظم القطاعات الضعيفة في العديد من البلدان. وكذلك، فإن الصعوبات التي تسببها الديون الخارجية في البلدان النامية تبقى قائمة بلا هوادة، ويجب تعزيز الجهود المبذولة من أجل التصدي لها.

لقد ذكر الأمين العام في الفقرة ١٦٧ من تقريره أن

"العولمة تتمتع بإمكانيات هائلة لتحسين حياة البشر، ولكن بوسعها كذلك أن تمزقها وتدمرها."

ونعتقد أن بوسع الأمم المتحدة أن تضطلع بدور كبير في تعزيز التعاون والعمل الدوليين من أجل التخفيف من الآثار السلبية للعولمة.

لقد مضى عام على الأزمة المالية التي بدأت في آسيا والتي يبدو أنها تؤثر الآن في بلدان واقعة في كل قارة. وسلسلة الأحداث التي تكشفت بسرعة أظهرت الضعف المنهجي للنظام المالي العالمي الراهن. وحتميات الظاهرة الجديدة لتحركات رأس المال الكبيرة، مع ما تتصف به من هشاشة أصلية وما لها من تأثير بعيد الأثر، تستدعي من المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات حاسمة. والحوار الرفيع المستوى الذي جرى مؤخرا بشأن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للعولمة والترابط ومضامين سياساتهما وفر لنا تبادلا مفيدا في الآراء بشأن الأزمة العالمية الراهنة، وحان الوقت لاتخاذ إجراء جماعي.

ويؤيد وفد بلادي الجهود التي تبذلها الأمانة العامة والأمين العام استجابة لمهمة تحقيق المساواة بين الجنسين. ونلاحظ التقدم المحرز في زيادة نسبة تمثيل المرأة في صفوف الفنيين وعلى مستوى درجة مد - ٢ وما فوقها من ١٦ في المائة إلى ٢٢ في المائة. ومع ذلك، نعتقد أنه فيما نقترب من الألفية المقبلة، يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل زيادة تمثيل المرأة من البلدان النامية على المستوى الأعلى في الأمانة العامة.

ويؤيد وفد بلادي عموما الاستنتاجات التي خلص إليها الأمين العام في الفرع السابع من تقريره. ونشاطره خصوصا رأيه القائل بأنه ليس لغير المنظمات العالمية، مثل الأمم المتحدة، النطاق والشرعية لوضع ما يلزم من المبادئ والمعايير والقواعد الجوهرية إذا أريد للعولمة أن تفيد الجميع. ونوافق على أن المهمة الماثلة أمامنا تتمثل في تسخير ما للعولمة من إمكانية كبيرة من أجل الخير، في حين نضع خطة اختيارية ترمي في الدرجة الأولى إلى تجنب آثارها المدمرة. ويجب ترويض قوى العولمة لتخدم فقط التنمية والازدهار. ويجب أن نفعل هذا من أجل الإبقاء على مسار التنمية في البلدان وانتشال عدد لا يحصى من الناس من براثن البؤس، ولا سيما في منطقة أفريقيا.

**السيد العربي** (مصر) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد هنّأكم، سيدي، وزير خارجية مصر بصفته رئيسا للوفد، على تبوئكم منصبكم الرفيع. وجاء دوري الآن لأتقدم إليكم بتهانئي الخالصة ولأتمنى لكم النجاح.

أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة. فالتقرير يظهر ما يتمتع به من حكمة ومن عزم على تحقيق الأهداف النبيلة للأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على عرضه الواضح والشامل للتقرير في بداية المناقشة العامة.

إن التقرير يتناول عدة مسائل هامة تقتضي دراسة متأنية ومتابعة نشطة من الأمين العام. وينبغي لهذه المتابعة أن تسترشد بآراء ومقترحات رؤساء الدول أو الحكومات ووزراء الخارجية في سياق المناقشة العامة.

يقول الأمين العام في تقريره السنوي أنه سيقترح في جميعة الألفية مجموعة من الأهداف العملية والوسائل المؤسسية لتصمد الأمم المتحدة أمام تحديات التضامن الإنساني في السنوات المقبلة. ويرحب وفد بلادي بهذه المبادرة من الأمين العام. ومع ذلك، نعتقد أنه بغية تقييم تجارب الماضي بنجاح وبشمولية، ورسم مسارنا للمستقبل، ينبغي أن نبدأ هذا التقييم الآن.

وفي هذا السياق، اقترح وزير خارجية مصر في البيان الذي أدلى به في المناقشة العامة بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بأن تشكل هذه الدورة الراهنة

"لجنة تقوم بصياغة بيان واضح للتاريخ تصدره الدورة القادمة." (A/53/PV.15)

ويرمي هذا الاقتراح إلى توفير بيان يتضمن تقييمنا للماضي ورؤيانا للمستقبل. وينبغي أن يصدر قبل نهاية القرن وفي بداية الألفية الجديدة.

وبغية تحقيق هذا الغرض، يزمع وفد بلادي أن يبدأ بإجراء مشاورات غير رسمية لاستكشاف إمكانية اعتماد مشروع القرار اللازم لإنشاء هذا الجهاز الفرعي وتحديد ولايته خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. ويحدو وفد بلادي الأمل في أن يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء كي يظهر الرؤيا الجماعية للدول الأعضاء في تقييمها لإنجازات الماضي وتوقعاتها للمستقبل، ويوفر أساسا صلبا لوجود أمم متحدة أكثر فعالية.

وفي هذا السياق يجد وفد بلادي أيضا أن اقتراح الأمين العام بوضع أحكام المادة ٦٥ من الميثاق موضع التنفيذ هو اقتراح هام جدا. ونحن نؤيد دراسة جميع الأبعاد الهامة للمادة ٦٥. وفي الواقع، نؤيد ونشجع إجراء دراسة عن جميع المواد الساكنة من الميثاق. فبعضها، من قبيل المادة ٤٣، لم يستخدم على الإطلاق، وهناك وفود عديدة لا تعرف السبب. ونعتقد أن الوقت قد حان للبدء بهذه الممارسة.

**السيد أدام** (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وأنا أيضا أود أن أشكر الأمين العام على وضع التقرير المعروض علينا اليوم وعرضه بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر.

إن قرار الأمين العام بعرض التقرير في جلسة عامة قبل بداية المناقشة العامة كان فكرة جديدة طيبة أعطت المناقشة الوزارية قدرا أكبر من التركيز.

لا شك أن الوثيقة تتصف بالأهمية. فوصف الأنشطة التي قامت بها المنظمة يمكننا من الحكم على

دور منظمتنا وأنشطتها في ضوء التغيرات الكبرى الحاصلة في العالم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ميدين (بروني دار السلام).

وعلاوة على ذلك، يتيح التقرير لأميننا العام فرصة أخرى لكي يعرض النتائج الأولية التي أسفرت عنها جهوده من أجل استعادة المنظمة للوسائل والنشاط اللذين يتوقعهما منها الرأي العام.

وأرى أن أهم رسالة ينطوي عليها التقرير، هي ملاحظة أن البيئة العالمية الجديدة ما زالت تتطلب إجراء إصلاح عميق للمنظمة مع قدر كبير من التكيف من جانب الأمين العام، وذلك كي تكسب المنظمة الدور الرئيسي في الحياة الدولية. ويجب علينا أن نحمي أنفسنا من "تعب الإصلاح"، وهو تعب قد يكون مميتا لمنظمتنا.

ولهذا يواصل وفد بلدي تأييده التام للأمين العام في سعيه إلى تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة أكثر بساطة واندماجا وتركيزا، منظمة قادرة على إنجاز مهمتها في مجالاتها المختلفة بأقصى درجة من التعاون والفعالية.

والنقاط التي طرحها الأمين العام جديرة بتأييد أكبر إذ أنها جزء من مبادرة عالمية لإعادة الهيكلة من أجل تكييف المنظمة بكاملها مع متطلبات العالم المعاصر. وهذه العملية تتطلب التزاما حاسما من جانب جميع الدول الأعضاء وتستحق استجابة جماعية وسريعة وقاطعة. وعلاوة على ذلك، يبرز الأمين العام على نحو جيد المجالات والأزمات التي كانت فيها استجابات المجتمع الدولي ناقصة وجزئية واتسمت أحيانا برؤية ضيقة للمصالح المعنية.

وبالرد الإيجابي من جانب الدول الأعضاء وتوافر رؤية أفضل للمصلحة الدولية العامة، ستكون لدينا فكرة أوضح عن الدور العالمي للمنظمة في الحياة الدولية؛ وسنتمكن على نحو أفضل من تطوير الصلات الأساسية بين المهمات السياسية والعمل الإنمائي الذي تضطلع به الأمم المتحدة؛ وسنتمكن على نحو أفضل من ضمان تحقيق التقدم في مجال التقيد بحقوق الإنسان والقانون الدولي - وهي عناصر أساسية لمنظمتنا. ومن شأن الرد الإيجابي أن يمكن أيضا من تنشيط العلاقات بين الأجهزة الحكومية الدولية الرئيسية - أي الجمعية العامة، ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - وينبغي لهذا الرد أن يمكن أيضا من تحقيق توازن أفضل بينها.

وهناك جوانب ثلاثة من التقرير يجدر أيضا إبرازها. أولا، كما يقول الأمين العام، فإن البيئة العالمية الجديدة تتطلب تعاونا منهجيا أكبر بين الأمم المتحدة وجميع الأطراف الفاعلة الأخرى التي تسعى جاهدة لتعزيز الأمن السياسي والاقتصادي على جميع المستويات، سواء كانت منظمات إقليمية، وحتى أطرافا فاعلة من خارج الدول. وفي هذا المضمار، نشجع الأمين العام، وهذه الجمعية على مواصلة تعزيز الحوار بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

ويشدد الأمين العام أيضا على الخطورة البالغة التي تنطوي عليها الحالة المالية للمنظمة. وكما قال وزيري من على هذه المنصة في الأسبوع الماضي:

> "إن الصحة المالية للمنظمة لم تتحسن كثيرا على مدار السنة الماضية. وتعتقد بلجيكا أن البلدان التي تراكمت متأخراتها تلحق الضرر بالمجتمع الدولي بأسره. وهذا الضرر يتجاوز مجرد الديون الناجمة عن هذا التأخير، لأن المنظمة تُحرم من الوسيلة التي تمكنها من الاضطلاع بولايتها على أكمل وجه. وهو، علاوة على ذلك يعرض عملية الإصلاح للخطر. وليس هناك ما يمكن أن يعوض عن الضرر الذي يلحق، نتيجة لذلك، بالتعاون الدولي والتقدم الاجتماعي. ولكن المسؤولية السياسية والأخلاقية لتلك الحكومات تتعرض هي أيضا للخطر. ولا يمكن لأي أحد يتكلم من فوق هذه المنصة أن يدعي أنه يتمسك بالمُثل العليا للأمم المتحدة دون أن يقبل الالتزامات المالية المترتبة على العضوية، وهي دفع الاشتراكات المالية بالكامل وفي الموعد المحدد."
> (A/53/PV.10)

وأخيرا، فإن إصلاح مجلس الأمن هو عملية أخرى يتطلبها الإصلاح الشامل لهذه المنظمة. وهذا الموضوع الدقيق ينبغي الحكم عليه بما له من جدارة. ويتعين علينا أن نتفادى المواجهة التي لا طائل منها بالإضافة إلى تجنب تأجيل هذا الجانب الأساسي من الإصلاح إلى ما لا نهاية.

ويتناول تقدير الأمين العام مسائل متعددة أخرى التي تناولتها. ولقد سعيت فقط إلى استرعاء الانتباه إلى هذه المسائل التي بدت أساسية لنا.

ولم يكن يقصد بهذا أبدا التقليل من الجوانب الأخرى للتقرير، والتي توفر إطارا مرجعيا مفيدا جدا لأنشطة الأمم المتحدة وأعمال هذه الدورة التي تعقدها جمعيتنا. وأود أن أشكر الأمين العام الذي آمل في أن يسلك نهجا مماثلا إزاء التقرير.

**السيد تاكاسو** (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا وقبل أي شيء أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام على تقريره الممتاز عن أعمال المنظمة. وإننا نؤيد بصورة عامة الفحوى الأساسية للتقرير، الذي يؤكد على النهج الشامل إزاء السلم والأمن على جبهتين: جبهة الأمن والجبهة الاقتصادية والاجتماعية. واسمحوا لي اليوم أن أعقب بإيجاز على بعض المسائل الهامة التي أثارها.

أولا، اسمحوا لي أن أعقب على دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن في الألفية الجديدة. فاليابان تتفق مع الأمين العام على أنه من الأهمية بمكان تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة فعالة حقا في القرن الحادي والعشرين لكي تتماشى والحالة الجديدة التي نشهد فيها تواتر النزاعات الإقليمية. وتحقيقا لهذا الغرض، يجب أن نعزز في الوقت نفسه بذل المساعي في ثلاثة اتجاهات: السلام والتنمية وإصلاح الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نقدر التقدم الكبير المحرز في مجال الإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة. وتعتقد اليابان أن من الأساسي الاضطلاع بالإصلاحات بطريقة متوازنة في مجالات ثلاثة مترابطة: المجال السياسي، ومجال التنمية والمجال المالي. واسمحوا لي أن أشدد على الحاجة الملحة إلى مواصلة بذل جهود مكثفة للدفع قُدما بإصلاح الأمم المتحدة. وعلى وجه التخصيص، فلضمان أن يجسد إصلاح مجلس الأمن التغيرات في العلاقات الدولية من الجوهري أن تتحول الأمم المتحدة إلى منظمة فعالة حقا في القرن المقبل.

ولدى التصدي للنزاعات الإقليمية، فإن التركيز على طريقة منع النزاعات أكثر أهمية من التركيز على طريقة تسويتها بعد اندلاعها. وإذ تدرك اليابان أن مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية غالبا ما تكون عوامل تساهم في اندلاع النزاعات، فقد اتخذت زمام مبادرة استضافة مؤتمر طوكيو الدولي بشأن الاستراتيجية الوقائية، الذي أشار اليه الأمين العام في تقريره. وفي ذلك المؤتمر، أكد المشاركون على أهمية توفر نهج شامل في التصدي للعوامل التي تساهم في منع النزاع.

وفي هذا الصدد، فمهما شددنا على أهمية الحد من الأسلحة ونزع السلاح لا يمكن أن نكون مبالغين في ذلك. والواقع أن اليابان ترى أن علينا أن نجد على وجه السرعة طريقة لمنع تزايد انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وإلى تعزيز نظام عدم الانتشار. وفي الوقت نفسه، ومن أجل تحسين فعالية هذا النظام، فإن من الأهمية بمكان أن تبذل الدول الحائزة للأسلحة النووية جهودا مخلصة من أجل نزع السلاح النووي. وأن الجهود الرامية إلى التصدي لجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل - الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية - بالإضافة إلى الأسلحة التقليدية، مثل الأسلحة الصغيرة والألغام المضادة للأفراد، هي جهود أساسية أيضا.

واليابان، مثلها مثل الأمين العام، تعتبر أن التنمية هي أكبر تحد سيواجهه العالم في القرن الحادي والعشرين. وتعتقد أنه يجب علينا ألا نتصدى فقط لمشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، بل أيضا للجوانب الاجتماعية للتنمية، مثل تلك الجوانب المتصلة بحقوق الإنسان والحكم الصالح. والاجتماع الوزاري الذي عقده مجلس الأمن مؤخرا أبرز أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل حل النزاعات وصون السلم والأمن.

ولكي تصبح الأمم المتحدة فعالة حقا، يجب أن يظهر من خلال مساهماتها تحسن في محنة أفريقيا. وظلت اليابان من جانبها تدعو إلى استراتيجية إنمائية جديدة. فهي ستستضيف في وقت لاحق من هذا الشهر في طوكيو مؤتمر طوكيو الدولي الثاني للتنمية في أفريقيا، بالتعاون مع الأمم المتحدة والائتلاف العالمي من أجل أفريقيا. ويسر اليابان أن يشارك الأمين العام مع عدد كبير من قادة أفريقيا وغيرها من المناطق في هذا المؤتمر.

وترحب اليابان أيضا باستراتيجية الأمين العام لإيجاد ثقافة للاتصال لتعميق الصلات بين الأمم المتحدة ووسائل الإعلام والمجتمع المدني. ونأمل أن تلعب إدارة شؤون الإعلام دورا رائدا في تنفيذ هذه الاستراتيجية لتنشئة أشخاص فاعلين دوليين جدد.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد التزام اليابان بالمشاركة الفعالة في مناقشات دورة الجمعية العامة الحالية بشأن العديد من النقاط المختلفة التي أثارها الأمين العام في تقريره.

**السيد باولس** (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن أقول إنه لكم يسعدني أن أتكلم تحت رئاستكم سيدي.

وأود أن أسجل امتنان وفدي للأمين العام على تقريره. فهذا التقرير يقدم على نحو واضح ودقيق صورة ممتازة للمرحلة التي تقف عندها المنظمة اليوم. ويرسم لنا أيضا معالم على الطريق المقبل عندما يتعلق الأمر بنوع الأمم المتحدة التي نريدها، نحن الدول الأعضاء في القرن الحادي والعشرين.

وسأعقب بإيجاز على جانب أساسي من جوانب التقرير المقدم اليوم. ألا وهو "الثورة الهادئة" كما أسماها الأمين العام، لتنشيط آليات المنظمة. وكما يوضح التقرير، وكما نرى بأنفسنا على نحو متزايد في تعاملنا مع المنظمة، فإن قدرا هائلا قد تم تحقيقه في فترة قصيرة جدا، وكانت له نتائج مفيدة وواسعة للغاية.

وأود أن أعرب عن تقدير نيوزيلندا للأمين العام وكبار العاملين معه على جهودهم التي لا تكل في التصدي للإصلاح طوال السنة الماضية. إن التغيرات المؤسسية، بما في ذلك إنشاء فريق للإدارة العليا، واللجان التنفيذية، وتعيين نائب للأمين العام، قد أدت إلى المزيد من التماسك في السياسة والتخطيط وقوة التوجه في داخل الأمم المتحدة. وكان تطوير علاقات مثمرة مع مؤسسات بريتون وودز أيضا خطوة كبرى إلى الأمام.

ويذكرنا الأمين العام في تقريره، مع ذلك، بثلاثة تدابير إصلاحية هامة من مسؤولية هذه الجمعية العامة. وهي: فرض حدود زمنية على التفويضات الجديدة، وحساب التنمية والميزنة على أساس النتائج. وبالنسبة لهذا البند الأخير، أي الميزنة على أساس النتائج، فإن الأمين العام يشير، وبحق، إلى أن اعتماد هذا الأسلوب بالغ الأهمية لزيادة المساءلة والكفاءة في المنظمة. وفي هذا، وكما هو الحال في غيره من الإصلاحات، أود أن أؤكد للأمين العام أنه يمكن أن يعتمد على تأييد وفدنا الكامل له.

ويغطي تقرير الأمين العام مجموعة من الأفكار الأخرى التي سيدرسها وفدنا باهتمام. فهو على سبيل المثال، يتطرق إلى تعزيز الروابط بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة استعمال المادة ٦٥ من الميثاق.

وأود أيضا أن أشير بإيجاز إلى ملاحظات الأمين العام عن أهمية التنمية. ويجري تذكيرنا في التقرير بحقائق الأرقام القاسية التي تظهر وراء الاضطرابات الحالية في الأسواق المالية وخاصة في آسيا. ويشير التقرير إلى أن ٥٠ مليون شخص في إندونيسيا وحدها قد يقذف بهم مرة أخرى إلى غائلة الفقر. وهذه مأساة إنسانية بكل المقاييس. وتكتسب أهمية عكس الاتجاه المائل إلى خفض المساعدة الإنمائية الرسمية بعدا إضافيا عندما نواجه هذه الصورة القاتمة. ومن المهم أن يرد المانحون بصورة إيجابية على هذه الدعوة. ويسعدني أن أسجل أن نيوزيلندا من جانبها زادت مساعدتها الإنمائية الرسمية بمقدار ٢٦ في المائة في السنوات الثلاث الماضية.

وأخيرا، فقد استبقت ملاحظات الأمين العام ما أصبح الموضوع الرئيسي للمناقشة العامة في الأسبوعين الماضيين. وكما يشير التقرير، فإنه لا يمكن التصدي للأبعاد الجديدة لهذه الظاهرة إلا بالعمل المتعدد الأطراف. ويبدو لوفدي أن هناك اتفاقا هائلا حول هذه النقطة أخذ يبرز من المناقشة.

واسمحوا لي أن أقول إنه بالنظر إلى التغيير الإيجابي والتطلعي الذي حققه الأمين العام في هذه الفترة القصيرة، فإننا الآن على ثقة من أن لدينا منظمة تزداد قدرتها على التصدي لمثل هذه المسائل على نحو أكثر فاعلية. وقد بدأت "الثورة الهادئة" للأمين العام تؤتي ثمارا هامة بالنسبة لنا جميعا. وهو يستحق تأييدنا الكامل.

**السيد غالوسكا** (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد أعرب الأمين العام في بيانه الذي أدلى به في ٢١ أيلول/سبتمبر، وهو يعرض تقريره عن أعمال المنظمة، عن اقتناعه بأن يكون الجميع قد اطلعوا على تقريره من "الغلاف إلى الغلاف". وأثارت هذه الملاحظة الضحك لدى مستمعيه، ولكن من المؤكد أن التقرير الذي قدمه يستحق تقديرنا واهتمامنا الكامل. فهو شامل ومفهوم ويتضمن أفكارا ومقترحات جديدة.

وبينما نرحب بمنجزات الأمم المتحدة في مجالات كثيرة، فإننا ندرك أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل. وقد أوضحت الفترة السابقة مدى صعوبة التغلب على حالة الركود في المنظمة الناجمة عن فترة الحرب الباردة والمواجهة بين الشمال والجنوب، وخلق نموذج

جديد للأمم المتحدة قادر على التعامل بكفاءة مع متطلبات عالم اليوم والمستقبل.

وفي هذا السياق نشيد باقتراح الأمين العام المتعلق بجمعية الألفية، التي تتيح لنا فرصة طيبة للتفكير في مفهوم المنظمة في القرن المقبل. ومع اقتراب عام ٢٠٠٠ ينبغي أن نستغل الوقت المتبقي على نحو فعال، بإعداد مادة فكرية عما يتعين علينا الآن فصاعدا إنجازه من مهامنا الرئيسية. ونتطلع إلى أن نرى اقتراحات الأمين العام بشأن أساليب التصدي للتحديات المقبلة التي تواجه المنظمة، وننتظر التوصيات المتوقع أن تنبثق عن "اجتماعات المدينة العالمية".

ونعتقد أنه إذا كان لهذه الاجتماعات أن تكون مفيدة تماما للأمم المتحدة فمن الأساسي أن تكون جيدة التركيز. وينبغي للأمانة العامة أن تقترح الموضوعات ذات الصلة، وأن يحضر الاجتماعات مسؤولون من الأمم المتحدة على المستوى المناسب. وستشارك الجمهورية التشيكية بنشاط في هذه العملية، كما عبرت عنه حقيقة الإعدادات في براغ للاجتماعات التحضيرية لعقد مؤتمر باسم "محفل عام ٢٠٠٠". ويهدف هذا المؤتمر إلى إلقاء الضوء على المشكلات العالمية التي تواجهها البشرية على اعتاب القرن الحادي والعشرين.

ومن أجل الاستعداد لما ينتظرنا، ينبغي أن نفرغ بسرعة من الإصلاح المؤسسي وأن نتخذ تدابير بشأن اقتراحات الأمين العام المؤجلة، وخاصة وضع حدود زمنية معينة لجميع الولايات الجديدة، ونظام الميزنة على أساس النتائج وحساب التنمية.

ومن الواضح أن إجراءات الإصلاح التي تم تنفيذها بدأت تؤتي ثمارها. والتنظيم الجديد لبرنامج العمل والهيكلة الجديدة للقيادة، يديران الآن المسائل المتعلقة بالسياسات المشتركة والمتداخلة بين مختلف القطاعات، على نحو أكثر فعالية. وقد تم تخفيض الميزانية. ويجري ترشيد البيروقراطية، والموارد التي يجري توفيرها يمكن إعادة توجيهها لإنجاز البرنامج. والهيكل الجديد للإدارة يمكن من دراسة المشاكل وأسبابها على نحو أوضح، ومن منظور أوسع، مما يمكن من التوصل إلى حلول خلاقة.

وينبغي أيضا أن نتوسع في بحث فكرة بناء السلام الوقائي استنادا إلى ملاحظة النطاق الواسع للأسباب التي تهدد الأمن البشري، والعلاقة بين العدالة الاجتماعية والرخاء المادي والسلام. ومما يثير الاهتمام في هذا السياق الاقتراح بتوسيع دور مجلس الأمن ليشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية من خلال التعاون الأوثق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويؤسفنا أن النهج الجديد في مجال نزع السلاح لم ينفذ بالكامل بعد. ومع ذلك فإن التأكيد على جدول أعمال الحد من الأسلحة باعتباره أمرا متعدد الأطراف في الأساس، وتقرير دور الأمم المتحدة باعتباره الذي يحدد المعايير، هي خطوات هامة في الاتجاه الصحيح، وكذلك فكرة تعزيز وتدعيم مبادئ نزع السلاح. وفي هذا السياق اسمحوا لي أن أعرب عن تأييدنا لفكرة الأمين العام الخاصة بعقد مؤتمر للأمم المتحدة لبحث كل جوانب الإتجار غير المشروع بالأسلحة بغية التوصل إلى توافق آراء عالمي بشأن الرقابة على النقل غير المشروع للأسلحة والصلات بينها وبين الإتجار بالسلع المهربة الأخرى.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام نرحب بجهود إدارة عمليات حفظ السلام لتعزيز قدرة المنظمة على الاستجابة السريعة، ونرحب أيضا بالتقدم الكبير المحرز بصدد وضع نظام الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة والمفهوم الجديد الواعد بشأن "الجزاءات الذكية".

وفي رأينا أن دور الأمم المتحدة في تعزيز النظام القانوني الدولي له أهمية كبرى، بل في الحقيقة لا غنى عنه فعلا لكفالة حكم القانون، واستقرار وتنمية المجتمع الدولي العالمي على حافة الألفية الجديدة. وفي هذا العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، تواصل الأمم المتحدة العمل بقوة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

لقد أحرز تقدم كبير في القانون الدولي بالاختتام الناجح لمؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي المعني بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. واعتماد النظام الأساسي للمحكمة في روما له أهمية تاريخية والتحدي الآن يتمثل في ضمان الحصول على تصديقات كافية للتمكين من إنشاء المحكمة بشكل فعال في فترة معقولة من الوقت. ونحن نجد أنه من المفيد بشكل خاص أن يتناول الأمين العام مسألة تشجيع الدول الأعضاء على التصديق على النظام الأساسي.

غير أنني لا أود أن أبدأ وأنهي تعليقاتي بعبارات الإطراء فقط. وفيما يتعلق بنقطة ما، يرى وفد بلدي أن التقرير لا يعكس على نحو مناسب ما ظل تفاهما مشتركا في الأمم المتحدة لبعض الوقت حتى الآن. وأشير هنا إلى تفسير مفهوم التنمية المستدامة. في العام الماضي، أكدت الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة من جديد نتائج مؤتمر ريو وذكرت بشكل صريح أن التنمية المستدامة توازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومع ذلك، يبدو التقرير مكررا الخلط السابق. في الفصل الثاني، التنمية المستدامة واردة كمجرد بند تحت عنوان "التعاون من أجل التنمية" بدلا من جعله مفهوما أساسيا للتعاون الإنمائي كله وفقا للتصور السائد الآن. علاوة على ذلك، صورة الأنشطة في هذا المجال انتقائية جدا، وتعطي أمثلة عشوائية قليلة.

وعلى النقيض من هذا، تبدو التنمية المستدامة أكثر تعقيدا في جزء آخر من التقرير، في الفصل الرابع تحت عنوان "البعد البيئي". لا شك أن مفهوم التنمية المستدامة كان الباعث عليه إلى حد كبير الشواغل البيئية، لكننا نعتقد أن مشكلة مساواة "البيئة" بـ "التنمية المستدامة" جرى التغلب عليها فعلا. ونحن نأمل أن تتعامل التقارير مستقبلا مع تلك المجالات الهامة من أنشطة الأمم المتحدة مثل البيئة والتنمية المستدامة بطريقة أكثر توازنا.

في الختام، اسمحوا لي بأن أبدي ملاحظة أكثر تفاؤلا. إن كان هناك مجال تفي فيه الأمم المتحدة بتوقعاتنا فهو مجال الاتصالات. لقد أحرز تقدم هائل هنا. إن موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنيت إذ أضاف بُعدا جديدا إلى تفاعلنا اليومي مع الأمم المتحدة، وكذلك عزز الروابط بين المنظمة ووسائط الإعلام والرأي العام، أصبح أداة لا بديل عنها وسيكون هاما في تمهيد الطريق لعملية الإصلاح مستقبلا.

**السيد عروة** (السودان): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم لتوليكم الرئاسة. وقد سبق لوزير خارجيتي أن قام بذلك. وقد رأيت أن أهنئكم بالأصالة عن نفسي.

في مستهل بياني أود أن أعبر عن شكرنا وتقديرنا للسيد الأمين العام على المجهود الذي بذل في إعداد التقرير المضمن في الوثيقة رقم A/53/1 الخاص بأعمال المنظمة. ونثمن جهوده الرامية لتعزيز دور المنظمة الدولية.

كما أننا بعد اطلاعنا على التقرير نقدر له إبرازه لموضوعات في مجملها تمثل تحديات للبشرية. لقد أبرز في الفصل الأول موضوعا يعد من الأولويات التي جعلت الشعوب والدول تنشئ منظمة الأمم المتحدة ومن قبلها عصبة الأمم بعد أن شهد العالم ويلات الحروب التي قوضت الاستقرار وروعت الآمنين ونسفت جهد التنمية في بقاع كثيرة من العالم. فالأمن والسلم عماد كل شيء ولن يتأتيا إلا بتفعيل أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو إلى فض النزاعات بواسطة الطرق السلمية.

شهِد العالم اليوم نزوعا من قبل بعض القوى إلى أخذ القانون في يدها وتطويعه بل وتحويره لخدمة مصالح ضيقة غير آبهة بمصائر الشعوب. وما العدوان الصاروخي الذي تعرض له مصنع للدواء في بلادي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا إلا خير شاهد على ذلك. ونحن إذ نستشهد بهذا نود أن ندعم مساعي الأمين العام في تعزيز الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. وقد ذكر في التقرير تحت رابعا "كانت إحدى المهام الأساسية للأمم المتحدة هي منع ويلات الحروب بين الدول"، ونحن نقول له: ما زلنا في الحاجة إلى أن تضطلع المنظمة بهذا الدور ومنع العدوان وبتأكيد قوة القانون وليس قانون القوة.

إن مساعي السيد الأمين العام في إصلاح منظمتنا الدولية وجدت ترحيبا وتقديرا من الجميع. واليوم نأمل أن تعينه مداولاتنا وملاحظاتنا في جهوده لتعزيز دور المنظمة والعالم يستشرف الألفية الثالثة.

وفي هذا الإطار يرى وفد بلادي أن عقد الجمعية الألفية في العام ألفين يعد مناسبة هامة لوضع رؤى المستقبل. ولهذا ندعو أن يتم التحضير لها في إطار العمل الجماعي الحكومي. وأن تسعى للخروج بأهداف عملية يمكن تنفيذها لمصلحة الإنسانية جمعاء؛ وألا تكون مناسبة احتفالية فقط.

وحول دور الدبلوماسية نحن نؤيد رؤية الأمين العام في أنها تلعب دورا محوريا في احتواء النزاعات بل ومنعها قبل اندلاعها. ولكن لإنجاح المساعي الوقائية يتفق وفد بلادي مع الرأي الذي يدعو لضرورة تأمين موافقة جميع الأطراف.

مجـــال آخر تطرق له تقرير الأمين العام ألا وهو موضوع الجزاءات. وفي هذا الصدد، إذا كانت هنالك ضرورة لفرض جزاءات فإننا ندعو أن يراعى التالي:

أولا، ألا تستغل كأداة لتنفيذ مصالح ضيقة وأجندة سياسية خاصة؛ ثانيا، أن يكون لها أهداف محددة؛ ثالثا، أن يحـــدد إطـــار زمني لرفعها لما لها من آثار ضارة على حياة الشعوب في جميع مناحيها.

أما بالنسبة لحقوق الإنسان فإن المنظمة الدولية تحتفل بالعيد الذهبي لإعلان حقوق الإنسان لكننا في ذات الوقت نعلم أن هنالك مبدأ ساميا لم يتحقق ألا هو مبدأ حق الشعوب فـــي التنمية. وهذا يصاحبه أمر آخر يجب معالجته في إطـــار جهـــود الأمين العام للإصلاح في مجال حقوق الإنسان ألا وهو موضـــوع المعايير المزودجة عند التعامل مع حقوق الإنسان.

فيما يتعلق بموضوع العـــون الإنسانـــي نرى أن أهم ما يمكن أن تركز حوله الجهود هو معالجة النقـــص الكبير في الموارد الموجهة للعون الإنساني. كما أننا نحتاج لمزيد من تنسيق الجهود بالشفافية التامة لتلبيـــة احتياجات الأوضاع الإنسانية العاجلة في مناطق مختلفة من العالم بما فيها بلادي.

في الختام، نكرر دعمنا لجهود الأمين العام لتعزيز دور المنظمة الدولية ونؤكد استعدادنا للإسهام بكل ما من شأنـــه أن يساهـــم في إعادة تأهيلها لمجابهة تحديات العصر.

**السيد بابار** (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شأني شأن المتكلمين السابقين أود أولا أن أشكر الأمين العـــام على تقديم تقريره السنوي عن أعمال المنظمة. إن هـــذا التقريـــر يغطي مجموعة كبيرة من القضايا بما في ذلك التحديات التي تواجـــه الأمـــم المتحـــدة في الألفية الجديدة، والمسائل المتعلقة بالسلم والأمن، ونزع السلاح، والجزاءات، والقضاء على الفقر، والتنميـــة الاجتماعيـــة والاقتصادية، ومشاكل اللاجئين، والشؤون الإدارية للأمانة العامة.

ونحن نتفق مع الأمين العام في أن منع الصراعات ينبغي أن يكون من أهم التزامات المنظمة ومع ذلك لا يزال التأكيد على العمل الوقائي قليل جدا. وفي رأينا أن منع الصراعات لا يمكن أن ينجح إلا إذا تصدينا تماما للأسباب الجذرية للمنازعات.

ونوافق على أن الدبلوماسية الوقائية أفضل سبيل لمنع الصراعات المكلفة. ونشيد بالإسهام الشخصي للأمين العام في ميدان الدبلوماسية الوقائية وخاصة زيارتـــه لبغداد في بداية هذا العام والمذكرة التي وقعها مع القيادة العراقية والتي ساعدت على تجنب حالة كان من المحتمل أن تكون خطيرة.

ولئن كنا نشاطر الأمين العام قلقه ومؤداه أن تزايد التوتر بين الهند وباكستان هو مصدر قلق عميق، فإننا نرى أن النزاع حول جامو وكشمير كان يستحق إشارة أكثر تفصيلا في تقريره. وبعد أن تحولت منطقة جنوب آسيا إلى منطقة نووية أصبحت هذه القضية بحاجة إلى مزيد من الاهتمام من المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة.

إن النزاع حول جامو وكشمير هو أقدم نزاع على جدول أعمال الأمم المتحدة. ورفض الهند السماح لشعب كشمير بأن يمارس حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن، هو السبب الرئيسي لهذا النزاع الذي ولد صراعات وتوترات بين باكستان والهند على مدى الخمسين عاما الماضية. ولهذا نأمل أن يواصل الأمين العام جهوده من أجل إيجاد حـــل سلمي للصراع حول جامو وكشمير وأن يعكس بشكل مفصل نتائج جهوده في تقريره التالي. وباكستان، من جانبها ستبذل كل جهد ممكن للتوصل إلى تسوية تفاوضية للمشكلـــة عـــن طريـــق المحادثات على مستوى وزيري الخارجية التي يحتمل استئنافها مع نهاية هذا الشهر.

إننا نوافق تماما على ما عبر عنه الأمين العام من قلق بشأن عدم إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط والعنف المتصاعـــد فـــي كوسوفو. ونشعر بقلق عميق إزاء التوترات المتزايـــدة بين إيران وأفغانستان ونأمل أن يمارس البلدان أقصى قـــدر من ضبط النفس وأن يحسما ما بينهما من خلافات على نحو ودي.

تحيط باكستان علمـــا بقلـــق الأمـــين العام إزاء التطورات النووية في جنوب آسيـــا. ولقد اقترحنا اتخاذ تدابير ثنائية وقدمنا مقترحات فـــي المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة للإبقاء على جنـــوب آسيـــا منطقة خالية من الأسلحة النووية ولسوء الطالع رفضـــت الهند جميع مبادراتنا.

وقد شرحت باكستان أيضا أسباب تجاربها النووية في مناسبات عديدة في الماضي. وقال رئيس وزراء باكستان في الجمعية العامة بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ما يلي:

"إن تجارب باكستان النووية لم تجر لتحدي نظام عدم الانتشار القائم، أو لتحقيق طموح أي دولة كبرى، وإنما كانت ترمي إلى منع التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد باكستان". (A/53/PV.12)

تقر باكستان الرأي القائل إن حفظ السلم يمكن أن يكون أداة طيبة لمنع النزاع. والتزامنا بحفظ السلم يستند إلى إيمان عميق بتعزيز السلم الدولي، والأمن الجماعي، والدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، وبناء السلم بعد انتهاء الصراع. وتعتقد باكستان أن عمليات حفظ السلم يجب أن يكون لها اتجاه سياسي واضح وولاية محددة، وهيكل فعال للقيادة والسيطرة، فضلا عن قواعد عمل محددة تحديدا واضحا. ونعتقد أيضا أنه لا ينبغي فرض قيود زمنية أو آجال محددة تعسفية على عمليات حفظ السلم. وبدلا من ذلك ينبغي بذل الجهود لإيجاد حلول عادلة ودائمة للمشاكل والنزاعات التي طال أمدها. وريثما يتحقق ذلك ينبغي الإبقاء على نحو كامل وفعال على عمليات حفظ السلم القائمة.

لقد استفادت باكستان من واحدة من أقدم عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة، وهي بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين الهند وباكستان، التي لا تزال تلعب دورا هاما في صون السلم والأمن في جنوب آسيا. ونأمل أن يوافق الأمين العام على تعزيز هذه العملية حتى تتمكن من القيام بولايتها على نحو أكثر فاعلية.

ونأسف أسفا عميقا لأنه في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أطلق الجيش الهندي النار على سيارة تابعة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين الهند وباكستان، وذلك عبر خط المراقبة في أزاد كشمير. وباكستان تشعر بقلق شديد إزاء هذا الحادث الذي كان يستهدف منع أفراد البعثة من القيام بعملهم في ميدان حفظ السلم.

تقرير الأمين العام يعطي انطباعا بأن إنشاء مقر لواء القوات الاحتياطية للأمم المتحدة ذات الدرجة العالية من التأهب (شيربريغ) في كوبنهاغن، كان مبادرة من الأمم المتحدة. واسمحوا لي هنا أن أوضح أن (شيربريغ) لم تحصل على تفويض من الأمم المتحدة وبالتالي فهي ليس مبادرة من الأمم المتحدة. وإذا كان لهذا اللواء أن ينشأ فكان ينبغي أن يكون ذلك من جانب الأمم المتحدة وكان ينبغي أن يطلب من جميع الأعضاء المشاركة في هذه القوة.

إننا نقترب بسرعة من الألفية الجديدة، وينبغي أن نعمل على نحو جماعي ليكون القرن المقبل عصر سلم وتقدم وازدهار اقتصادي للبشرية جمعاء. وأهداف العولمة والتحرير الاقتصادي لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت هناك مساواة كاملة في النظام الدولي الذي بدأ يبزغ. ونحتاج بشكل خاص إلى وضع آلية مالية دولية يمكن التنبؤ بها، وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وضمان تدفق يمكن التنبؤ به للموارد اللازمة للبرامج الوطنية لمكافحة الفقر، فضلا عن زيادة كبيرة في المساعدات الخارجية عن مستوياتها الحالية. ونرى أنه ما لم تتخذ تدابير علاجية عاجلة في هذا الصدد فإن رؤية العولمة ستبقى مجرد حلم.

أخيرا، أود أن أهنئ الأمين العام على قيامه بنجاح بـ "الثورة الهادئة" المتمثلة في الإصلاحات المؤسسية. ونأمل في أن تعيين نائبة الأمين العام، وإنشاء فريق إدارة عليا على غرار مجلس للوزراء، وإعادة إنشاء إدارة شؤون نزع السلاح، وترشيد الأمانة العامة من خلال إعادة توزيع العمل وتخفيض ما يقرب من ألف وظيفة، أمور ستسهم في جهود الأمم المتحدة لمواجهة تحديات الألفية القادمة بفعالية.

**السيد نجاد حسينيان** (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديري وشكري للأمين العام على تقريره عن عمل المنظمة (A/53/1). وهل لي أن أنتهز هذه الفرصة لأعلق على بعض المسائل التي تناولها الأمين العام في التقرير، والتي نجدها مفيدة وثرية بالمعلومات.

يبدو أن الانخراط في عملية العولمة هو واقع لا يمكن نكرانه من وقائع حياتنا الجماعية اليوم. وخلال العقد الماضي، أو ما يقاربه، شعر الناس بهذا الواقع بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة وفي مجالات شتى من الحياة الوطنية. وبينما قد ينقضي بعض الوقت قبل أن نصل جميعا إلى تفهم شامل للعمليات الداخلية المعقدة التي تجري في إطار هذه العملية الجديدة نسبيا، هناك ما يكفي من الألم والقلق في أنحاء شتى من العالم نتيجة لما لهذه العملية من آثار تموجية مقلقة.

إننا نعرف جميعا أن قوى عبر وطنية مقتدرة تعمل على إعادة تشكيل الملامح الرئيسية للأسواق العالمية في مجال رأس المال، والسلع، والخدمات، والعمالة، والتكنولوجيا. ونـدرك كذلك أن العمليتين التوأمتين، المتمثلتين في العولمة والتحرير من القيود، قد وسعتا وعمقتا الترابط المشترك بين المجتمعات، وهذا أمر أدى بدوره إلى زيادة القدرة على التفاعل والتعاون الدوليين. ولا شك أن لهذه العملية بعض المنتفعين بها، وقد يكون من بينهم بعض المصالح والمجموعات والبلدان من العالم النامي. غير أن معظم العالم النامي، ولا سيما أقل البلدان نموا، إنما يحصل على النصيب الأقل. ويلزم بعد أن تصبح الوعود حقائق، على الأقل بالنسبة لمعظم المجتمعات النامية، غير أن الآثار السلبية، ومعظمها آثار تفت في عضد المجتمع، قد أصبحت فعلا جزءا من البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتلك المجتمعات.

إن الوتيرة الراكضة للتكامل العالمي في حقول ومجالات شتى قد زادت زيادة كبيرة من درجة تعرض العالم النامي للمخاطر، وجعلت من عنصر الافتقار إلى اليقين جزءا من حياتها اليومية ومن مستقبلها. واليوم، لم يعد التهميش والاستبعاد مجرد احتمال على المدى البعيد، بل أصبحا غدا مظلما جدا. وصار من النتائج الواقعية لعملية العولمة أن الاختلال بين الأمم وداخل الأمم يزداد باطراد، واتسعت الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

إن ما تطرقت إليه توا بإيجاز أمر يتعلق بحقيقة الحالة، ولا مفر من أن يكون ذلك نقطة انطلاقنا. إن هذه الحالة تدعو إلى شراكة عالمية حقيقية وهامة، وإلى تعاون اقتصادي دولي معزز، بهدف كفالة توزيع فوائد عملية العولمة الجارية على أوسع نطاق ممكن بين جميع العاملين على المستوى العالمي، على أن تقلص إلى أبعد حد العواقب المناوئة والمزعزعة، وأن يتم التحكم في زمامها.

ومن دواعي السخرية أنه، بينما تكرر في معظم المحافل الحكومية الدولية ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي، وإنشاء نظام دولي للتجارة يقوم على مبادئ القانون الدولي والمعايير والقواعد المعترف بها، يزداد اللجوء إلى تدابير اقتصادية قهرية تتخذ من جانب واحد وتطبيق القوانين الداخلية ذات الآثار التي تمتد إلى خارج الأراضي الوطنية للدولة. إن هذه السياسات والتدابير إنما هي عقبة كأداء تعرقل التجارة الحرة، وحرية وصول جميع البلدان إلى الأسواق، مما يضير بالتنمية الاقتصادية وبتوسيع نطاق العلاقات التجارية على جميع المستويات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه التدابير تضاد ليس فقط المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ولكن تضاد أيضا المقاصد والأهداف التي انشئت منظمة التجارة العالمية من أجلها.

إن تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية هو من أسباب القلق الرئيسية للبلدان النامية. إن الأزمة الاقتصادية التي حدثت مؤخرا، وأثرها المناوئ على العالم النامي، قوضت أيضا تقويضا خطيرا الإنجازات الاجتماعية لمعظم البلدان النامية. ومن المؤسف أن المساعدة الإنمائية الرسمية، التي هي مصدر خارجي رئيسي لتمويل التنمية ومدخل جوهري من مدخلات البنية الأساسية وتنمية القطاع الاجتماعي في البلدان النامية، قد تناقصت باستمرار خلال هذا العقد.

ولعل الأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة هي المهمة التي كان لها، من بين مهام المنظومة، النتائج الأكثر واقعية. وقد تزايد نطاقها وتنوعها زيادة عظيمة، استجابة للتنوع المتزايد للحاجات والمطالب في العالم النامي. وقد أسفرت المؤتمرات الدولية عن توافق واسع في الآراء على سياسات التنمية، التي ينبغي أن تتابعها المنظومة على أساس الأهداف المشتركة والتنسيق بينها، وكذلك على أساس الأولويات في البرامج وأولويات البلدان المتلقية للخدمات. إن الغاية الرئيسية للأنشطة التشغيلية هي مساندة ومساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها على التصدي للتحديات، وعلى استعمال مواردها لانتهاز ما يوجد من فرص في الحلبة الدولية.

إن الأولوية الرئيسية المشتركة لكل البلدان النامية تقريبا هي استئصال الفقر، الذي يتطلب تقدما في مجالات حرجة مثل السكان، والأطفال، والصحة، والأمن الغذائي، والتعليم، وفي موضوعات متعددة القطاعات مثل المالية، والتجارة، والعلم والتكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية. ونقص الموارد الجوهرية والموارد العامة هو، في الوقت الحاضر، العائق الأكبر دون توسيع وتنفيذ الأنشطة التشغيلية. والأمم المتحدة، ككل، خصوصا برامجها وصناديقها، قد مرت بإصلاحات هيكلية لزيادة فعاليتها وكفاءتها. غير أن هذه العملية لم تواكبها الزيادة اللازمة في الإسهامات في الموارد الجوهرية والعامة، كقاعدة لصيانة الطابع المتعدد الأطراف لتلك البرامج والصناديق. إن هذا التحدي خطير ينبغي أن يتناوله مجتمع المانحين ويتصدى له.

وأنتقل الآن إلى القضايا الإنسانية. إني أعتبر أن من دواعي القلق الشديد تناقص الاستجابة الدولية للحاجة إلى المساعدة الإنسانية، من ناحيتي القيمة المجردة والقيمة النسبية لتلك الاستجابة في السنوات الأخيرة. إن هناك فجوة خطيرة بين الاحتياجات الإنسانية والموارد المتاحة، آخذة في التوسع سنة بعد سنة. وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض المانحين لا يزالون يخصصون أموالهم لأنشطة محددة. إن هذا الاتجاه يمكن أن يقوض مقدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة للبلدان النامية وعلى مساعدتها على إقامة أنظمة للإنذار المبكر، وعلى تخفيف الكوارث الطبيعية، وعلى تحقيق الاستعداد، والغوث، وإعادة التأهيل، والتنمية، للمناطق المنكوبة بمثل هذه الكوارث، خصوصا الزلازل.

إن قضية اللاجئين في العالم النامي تحتاج أيضا إلى انتباه خاص. إن جمهورية إيران الإسلامية تستضيف في الوقت الحالي أكبر عدد من اللاجئين في العالم، إذ يبلغ اللاجئون فيها من البلدان المجاورة، خصوصا أفغانستان، مليوني نسمة. ووقع تدفق اللاجئين على البلدان النامية أمر متعدد الجوانب؛ فهناك وقع مناوئ خطير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا على شكل تزايد معدلات البطالة المحلية، وفرض عبء ثقيل على الموارد الداخلية، وعلى الهياكل الأساسية، وعلى البيئة، في البلدان النامية المستضيفة. فينبغي على المجتمع الدولي أن يستكمل بمساعدة منه الجهود التي تبذلها البلدان النامية المستضيفة، لمواجهة التحديات الناشئة عن تدفق اللاجئين إليها من البلدان المجاورة. ويحتاج الأمر إلى آلية تنسيق فيما بين الوكالات، تكفل إسداء مساعدة كافية للبلدان النامية المستضيفة، وتوفر أيضا الخدمات الأساسية للاجئين - وخصوصا النساء والأطفال والشيوخ منهم.

وانتقل إلى قضايا نزع السلاح، وأود أن أرحب بإنشاء اللجنتين المخصصتين في مؤتمر نزع السلاح، المشار إليهما في تقرير الأمين العام. وترى جمهورية إيران الإسلامية أن هذا التطور ينبغي أن يكون خطوة نحو نزع السلاح النووي من خلال المناقشات في اللجنة المخصصة لوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بشأن إنتاج جميع مخزونات المواد الانشطارية التي تصل إلى درجة الأسلحة وكذلك القضاء عليها. ونتفق مع الأمين العام على أن الإعلان المشترك الصادر عن ثماني دول بشأن إقامة عالم خال من الأسلحة النووية يُعد تطورا إيجابيا. ومع هذا فمن المؤسف أنه على الرغم من هذه المبادرة الواعدة ورغم رغبة الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء، فإن مؤتمر نزع السلاح فشل في إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي.

كذلك ترحب جمهورية إيران الإسلامية بما يولى من اعتبار للمناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية، ولإنشاء مناطق من هذا القبيل في أقاليم أخرى. فمن الضروري أن تظل الأمم المتحدة في مقدمة الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الأقاليم التي لا توجد بها هذه المناطق، وبوجه خاص في الشرق الأوسط، وفقا لمقرر مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥.

ولا يسعني أن أختم بياني دون ترديد ما شدد عليه الأمين العام بشأن أهمية مسألة حقوق الإنسان. فبينما تمثل الحملة الجماعية للمجتمع الدولي من أجل تعريف حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها في أنحاء المعمورة إنجازا عظيما للبشرية عموما، يعتز به الجميع، ينبغي عدم الحط نظريا من قيمة حتمية اتباع نهج متوازن إزاء جميع جوانب حقوق الإنسان، مدنية كانت أم سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية، أو إهمالها عمليا. وفي هذا السياق يلزم إيلاء الاهتمام والاعتبار اللازمين للخصائص المعينة لكل المجتمعات.

وأخيرا أود أن أؤكد مجددا للأمين العام وموظفيه تأييد وفدي الصادق وتعاونه الكامل من أجل تحسين المنظمة في العام المقبل.

**السيد بنيتيز ساينز** (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نود أن نشكر الأمين العام على تقريره القيّم عن أعمال المنظمة، وأن نهنئه على جودة التقرير. فلقد أعطانا الأمين العام صورة دقيقة ومشرقة للأنشطة الرئيسية التي تقوم بها المنظومة. ونعتبر أن مقترحاته وتحليله الواردة في التقرير مهمة للغاية.

ونحن نثني على الجهود التي تُبذل والتي أبرزها التقرير فيما يتعلق بمنع المنازعات. وينبغي أن يظل التزامنا تجاه هذه القضية من أقوى الالتزامات التي نقطعها على أنفسنا في هذه المنظمة. فدرء المنازعات المحتملة من أن تتحول إلى عنف يقتضي الإنذار المبكر بحالات الأزمات المحتملة وإجراء التحليلات المناسبة، واتباع استراتيجية محددة إلى جانب الإرادة السياسية وتدبير الموارد اللازمة لوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ.

ونلاحظ باهتمام مبادرة الأمين العام لتطبيق أحكام الميثاق الخاصة بالترابط بين أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، مع مراعاة تزايد الطلب على مجلس الأمن للتصدي للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تهدد الأمن العالمي.

ونشاطر الأمين العام تماما اهتمامه بجعل استئصال شأفة الفقر هدفا رئيسيا ومشتركا بين القطاعات في منظومة الأمم المتحدة، ونهنئه على عمله خلال العام المنصرم الذي قدمت فيه المنظمة دعمها لأكثر من مائة بلد في مجال إعداد البرامج الوطنية لمكافحة الفقر وصياغتها وتنفيذها.

كذلك يشدد التقرير عن حق على عدم النظر في قضايا حقوق الإنسان بمعزل عن أنشطة الأمم المتحدة الأخرى؛ وإنما ينبغي كما أشار الأمين العام بوضوح، أن تكون هذه الحقوق الخيط المشترك الذي يجري في نسيج أنشطتنا. وهذه المنظمة تقوم بدور فريد في تحديد حقوق الإنسان وحمايتها. ويسعدنا أن عام ١٩٩٨ وهو عام الذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، شهد أيضا اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما، وهو صك قانوني وضع للقضاء نهائيا على ما يصفه السيد كوفي عنان بدقة بأنه ثقافة الإفلات من العقاب.

كذلك نتفق بوجه خاص مع النهج العام المتبع في التقرير بحيث تواصل منظومة الأمم المتحدة العمل بحزم في وجه التهديدات العالمية مثل ويلات الإرهاب والاتجار بالمخدرات.

ويمتدح وفدي رؤية الأمين العام لوضع مسألة نزع السلاح في قلب مهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. فاعتماد اتفاقية أوتاوا المعتمدة في أواخر عام ١٩٩٧ والمتعلقة بحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، إنما هو إنجاز يمكن أن نصفه بحق بأنه غير مسبوق رغم حدوث تقدم هام في مجال نزع السلاح.

ونتفق مع الأمين العام على أننا نمر بمرحلة هامة في مساعينا للحد من أخطار الأسلحة النووية. فالبشرية لم تتخلص بعد من التهديد بالفناء النووي. ولا يقل عن ذلك إقلاقا التهديد الذي لا تزال تمثله الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وأوروغواي باعتبارها مساهما رئيسيا في عمليات حفظ السلام يقلقها أن تعلم من تقرير الأمين العام أن العدد الكلي لقوات حفظ السلام في الميدان قد هبط منذ بداية التسعينات، وإن كان عدد المنازعات لم ينخفض بالنسبة نفسها.

ونشاطر الأمين العام قلقه الذي أعرب عنه في التقرير من أن التنمية لا تزال تحديا هائلا للعالم الذي يتعين أن يعيش خُمس البشرية فيه بما لا يتجاوز دولارا واحدا للفرد في اليوم. وهذه الحقيقة المُرة قائمة رغم أننا شهدنا في نصف القرن الذي انقضى أوسع انتشار لفترات التوسع الاقتصادي في التاريخ.

ويسرنا أن نعلم أن هذه المنظمة خلال العام المنصرم، وعلى الرغم من القيود المالية الهامة، أحرزت تقدما فعليا في الميدان الإنساني، حيث قدمت مساعدات ذات جودة عالية، وعبأت الموارد لتخفيف حالة السكان المدنيين في حالات النزاع، بينما كانت تلبى احتياجات المشردين واللاجئين.

والتحدي الذي نواجهه اليوم، إذن، ليس هو مقاومة سيرة العولمة أو عكس اتجاهها، وإنما الاستفادة من كل إمكاناتها الإيجابية والتصدي لآثارها السلبية. ونحن نتفق مع الأمين العام في أن الأمم المتحدة اليوم تتمتع بالشرعية اللازمة للقيام بذلك، وأن تعزيزها سيساعد على تحقيق هذه الأهداف.

وأخيرا أقول إن السعي لتحقيق السلم والأمن الدوليين يتطلب القيام بعمل متكامل على جبهتين: على جبهة الأمن حيث يعني النصر أن نحرر أنفسنا من الخوف، وعلى الجبهة الاجتماعية - الاقتصادية حيث يعني النصر تلبية الاحتياجات الأساسية. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله أن تظل الأمم المتحدة أداة لا غنى عنها لتحقيق أهدافنا المشتركة، وتعبيرا إجماعيا عن إنسانيتنا المشتركة.

**السيد فرانسيز** (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود اليوم أن أعرب عن خالص تقدير إيطاليا للأمين العام على تقريره الثاني المبهر عن أعمال المنظمة، وهو تقرير يسجل التقدم الرائع الذي أحرز فعلا منذ صدور تقريره الأول في العام الماضي. إن معظم الإصلاحات التي نفذها الأمين العام إبان السنة الأولى من ولايته تسير في مجراها الآن على خير وجه، وتبسيطه للهياكل بدأ بالفعل يؤتي ثماره الأولى. وكلي ثقة بأن هذا الاتجاه سيستمر. وإيطاليا تتطلع إلى اليوم الذي تقدم فيه إسهاماتها في المناقشة الجارية حول كيفية تحسين قدرة الأمم المتحدة على مواجهة تحديات الألفية المقبلة.

وفي مجال نزع السلاح ترحب إيطاليا بإعادة إنشاء إدارة شؤون نزع السلاح تحت قيادة وكيل الأمين العام، جايانثا دانابالا، الذي يلتزم طوال حياته التزاما نشطا بجعل قضايا نزع السلاح إحدى أولويات الأمم المتحدة.

وسأقصر ملاحظاتي على بعض جوانب التقرير.

إن الجهود المبذولة لتخفيض خطر الأسلحة النووية تجتاز حاليا لحظة حاسمة. ومن ثم، ترحب إيطاليا بإنشاء لجنتين مخصصتين في مؤتمر نزع السلاح، الأولى للتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى، والثانية للتفاوض على وضع ترتيبات لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وللتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة، تؤيد إيطاليا إقامة حوار دائم، في إطار مؤتمر نزع السلاح، بين الدول النووية والدول غير النووية. وبالنسبة للأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل، أيدنا بقوة الإعلان الذي صدر مؤخرا في نيويورك عن الاجتماع الوزاري غير الرسمي بشأن المفاوضات المتعلقة بإبرام بروتوكول لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وإقرار مدونة سلوك "متطورة" تابعة للاتحاد الأوروبي، تقارن وتستكمل سنويا سياسات الشركاء في المجال الحيوي المتعلق بتصدير الأسلحة، كان خطوة إيجابية. وكانت إيطاليا ناشطة بوجه خاص في دعم هذه المبادرة. وهي تنوي المساهمة بأفكارها في المرحلة التالية: وهي تحويل المدونة إلى واقع يعمل بكل طاقاته. ونعتقد أنه ينبغي تكريس مزيد من الجهد لمقارنة ودراسة الإجراءات المحلية لتصدير الأسلحة.

وفضلا عن ذلك، تلتزم إيطاليا التزاما عميقا بتحديد إطار مرجعي دولي أكثر دقة وفعالية لعمليات نقل الأسلحة وعدم الانتشار، والكشف عن تكديس الأسلحة المزعزع للاستقرار ومنع هذا التكديس. وفي عام ١٩٩٩، ستبدأ عملية استعراض العناصر الأولية لترتيب واسنار، التي يرأسها السفير لويجي لوريولا، ونتوقع أن تسهم

إيجابيا في إنشاء جدول أعمال دولي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

يبرز السلم والأمن ضمن مسؤوليات الأمم المتحدة ذات الأولوية. ونحن مستعدون لمناقشة القضية الهامة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، في إطار البند ٥٩ من جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة. ولا أود اليوم سوى أن أعيد التأكيد سلفا على التزام إيطاليا بإصلاح مجلس الأمن. ونعتقد اعتقادا قويا أن المناقشة المتعلقة بمستقبل مجلس الأمن تركز على مفهومي الديمقراطية والتمثيل. وبالتالي سنكون على استعداد دائم لمواصلة النقاش وتقديم مساهماتنا في مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية، من أجل بلوغ الاتفاق العام المخول في القرار ٤٨/٢٦ الذي أنشأت الجمعية العامة بموجبه الفريق العامل. ونحن نسلم بمدى إلحاحية هذا الموضوع، ولكننا نحذر من مخاطر اتخاذ قرارات متسرعة قبل التوصل إلى اتفاق عام بحق. وكما أشار رئيس الجمعية العامة، وعن صواب، في بيانه يوم الجمعة الماضي لدى اختتام المناقشة العامة، فإن مسألة الإصلاح المؤسسي تتطلب تحليلا متأنيا وحكمة وروحا من التعاون، كما أنها عملية لا يمثل فيها الوقت عاملا حاسما.

وبالنسبة لعمليات حفظ السلام، تؤيد إيطاليا الجهود الجارية لوضع الترتيبات الاحتياطية التي وقّعت إيطاليا على وثائقها، لتزويد الأمم المتحدة بقدرة على الانتشار السريع. ولتعزيز كل عنصر من العناصر المكونة لحفظ السلام، ينبغي للأمانة العامة، استجابة لدعوة اللجنة الخامسة، أن تقوم أولا بتعريف مفهوم الدعم اللوجستي باعتباره الإطار المرجعي لجميع المبادرات في هذا القطاع.

وفي إطار الترتيبات الإقليمية، نتابع عن كثب مساعي البلدان الأفريقية الصديقة، ومنظمة الوحدة الأفريقية بصفة خاصة، لتحسين القدرة على الاستجابة والتدخل، في الحالات المتأزمة في قارتها. كما نرحب باحتمال إنشاء فريق للدعم، في إطار الأمم المتحدة، لدراسة هذه القضايا وتقديم مساعدة ملموسة للدول الأفريقية.

وفيما يتعلق بالجزاءات، توافق إيطاليا تماما على تأكيد الأمين العام على ضرورة وجود نظام للجزاءات يكون أكثر إنسانية وأكثر كفاءة. ونرحب بإشارته إلى الجزاءات الهادفة بدرجة أكبر على غرار النموذجين المطبقين في أنغولا وسيراليون. وإيطاليا مقتنعة بضرورة أن يشمل نظام الجزاءات، كما يشدد تقرير الأمين العام، تدابير محددة لاستحداث إعفاءات إنسانية لصالح أكثر قطاعات المجتمع المدني ضعفا. وفي هذا الصدد، نؤيد الاستنتاجات التي اعتمدتها مؤخرا، بشأن هذا الموضوع، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة حقوق الطفل.

وفي مجال التعاون من أجل التنمية، يسر إيطاليا أن ترحب بتنفيذ اقتراحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام بهدف زيادة تعزيز التنسيق الداخلي وتبسيط الإجراءات، وترشيد أنشطة المنظمة. وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية النتائج الإيجابية التي حققتها حتى الآن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية. والتطبيق التمهيدي لأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ١٨ بلدا رائدا، وزيادة تكثيف التعاون بين مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة، يحققان أيضا نتائج مشجعة.

وأذكر بأنه في عام ١٩٩٧، منحت إيطاليا نسبة ٦٥ في المائة من مساعدتها الإنمائية على أساس متعدد الأطراف. ومن أصل هذا المبلغ وجهت نسبة ٢٥ في المائة من خلال الأمم المتحدة التي نعتبر برامجها الإنمائية، وخاصة في أكثر البلدان فقرا وأقلها تقدما، مسألة ذات أولوية قصوى.

إن وجود أمم متحدة أكثر اتساما بتبسيط الإجراءات سيجعل من الممكن تحرير الموارد، وضمان استخدامها على نحو أكثر فعالية لصالح التعاون الإنمائي، وبخاصة لتحقيق الهدف ذي الأولوية، ألا وهو القضاء على الفقر. ونقدر الدور المحوري الذي ستحظى به هذه المسألة في أعمال دورة السنة المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وإيطاليا، التي ستترأس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام القادم، ستركز جهودها على تجديد الدور التنسيقي الذي تضطلع به تلك الهيئة في صُلب الأنشطة العديدة التي تباشرها الأمم المتحدة في القطاع الاجتماعي والاقتصادي.

وكما أشار وزير الخارجية الإيطالي في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة، فإن الأزمات المالية التي تؤثر على العالم في الآونة الأخيرة

"تلقي الضوء على اختلال التوازن بين قوة الأسواق وقوة المؤسسات. ومن المؤكد أن للعولمة والتحرر مزايا ضخمة ... ولكن السوق العالمية تتطلب قدرا معينا من الحكم العالمي". (A/53/PV.11)

وفي المناخ السائد اليوم، للأمم المتحدة دور فريد تضطلع به بوصفها نقطة مرجعية مركزية للمساعدة على رؤية ما يتجاوز الابتهاج العارض والأزمات المؤقتة، وترسي بدلا من ذلك أساسا للرؤية العالمية الحقيقية. وفي هذا الصدد، نرحب بإشارة الأمين العام إلى الحكم المجمد، وهو المادة ٦٥ من الميثاق بشأن العلاقة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرى أن المادة ٦٥ يمكن أن تتيح أداة أكثر فعالية للتصدي لتحديات العولمة.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، ترحب إيطاليا بالنتائج الإيجابية التي تحققت، وبخاصة في مجال التنسيق، من خلال إنشاء منصب وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ونرحب بقيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأول مرة بتكريس جزء من دورته الموضوعية في تموز/يوليه للشؤون الإنسانية. ونتطلع لمواصلة تعزيز هذا الأسلوب الإجرائي، ونرجو أن يستمر في دورة العام القادم.

وتثني إيطاليا على الأمين العام لتأكيده على تعزيز النظام القانوني الدولي. ويتناول التقرير بحق ثلاثة جوانب رئيسية: نظام حقوق الإنسان، وأنشطة المحاكم الدولية المخصصة، ومؤخرا إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة.

ونتفق مع الأمين العام في اعتقاده بأنه ينبغي ألا نعالج تعزيز حقوق الإنسان بوصفه شيئا منفصلا عن الأنشطة الأخرى للمنظمة بل إن هذا التعزيز عنصر أساسي في أنشطة الأمم المتحدة، ولا سيما تلك الأنشطة التي ترمي إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، في كل مرحلة من مراحل الاضطلاع بها. ونرحب أيضا بالدعوة التي وجهها إلى الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على اتفاقية مكافحة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أن تفعل ذلك.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

والمحكمتان المخصصتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا قد حققتا تقدما كبيرا. ويشير تقرير الأمين العام إلى أنه في آب/أغسطس ١٩٩٨ أصدرت المحكمتان لوائح اتهام عامة ضد ١٠٠ شخص تقريبا. ويركز التقرير أيضا على القرارات التي أصدرتها محكمة رواندا مؤخرا بشأن لجنة جريمة الإبادة الجماعية. وهذه القرارات تمثل أول أحكام على الإطلاق تصدرها هيئة قضائية دولية موجودة بشأن الإبادة الجماعية، وهي أخطر جريمة تشغل المجتمع الدولي بأسره.

وهذا العام، ١٩٩٨، شهد أيضا اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما في ١٧ تموز/يوليه. واعتماد هذا النظام الأساسي معلم في تطوير القانون الجنائي الدولي. وهو يشكل إنجازا رئيسيا للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي بأسره. وكما قال هنا قبل أسبوعين لامبرتو ديني، وزير الشؤون الخارجية في إيطاليا،

"إن النظام الأساسي الذي وضع في روما لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية يمثل على الأرجح أعظم تقدم مؤسسي منذ ميثاق سان فرانسسكو". (A/53/PV.11)

ونحن على ثقة من أن عمليتي التوقيع على النظام الأساسي والتصديق عليه ستتقدمان بسرعة لتسمحا بدخوله حيز النفاذ بسرعة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة حول هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/53/1؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٠ من جدول الأعمال.

**البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)**

**تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة**

**(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق**

**مشروع قرار (A/53/L.2/Rev.1)**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا لعرض مشروع القرار A/53/L.2/Rev.1 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

**السيد هدايت** (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بإجراء تصويب بسيط في الفقرة ٦ من مشروع القرار A/53//L.2/Rev.1. يجب أن تحل عبارة "الفقرتان ٤ و ٥" محل عبارة "الفقرة ٤".

يشرفني أن أعرض، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع القرار A/53/L.2/Rev.1، المعنون "تقديم المساعدة الطارئة إلى أنتيغوا وبربودا، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفيس، وكوبا، وهايتي". ويسعدنا أن نشترك في مشروع القرار هذا، الذي يدعو إلى دعم الدول الأعضاء التي تأثرت بالدمار الذي تسبب فيه إعصار جورج.

ودائما في هذا الوقت من العام، تدعو الله البلدان الجزرية في البحر الكاريبي أن يكون فصل الأعاصير هادئا. إلا أن ذلك لم يحدث هذا العام. ففي الساعات المبكرة من صباح الأحد ٢٠ أيلول/سبتمبر بدأ إعصار جورج يهجم بشدة على أنتيغوا وبربودا أولا، ثم على سانت كيتس ونيفيس. واستمر في هجومه على جزيرتي سابا وسينت يوستاتيوس الصغيرتين. ثم زحف إلى الجمهورية الدومينيكية وهايتي. ولكن جورج لم يكن قد أنهى هجومه. فضرب بعد ذلك كوبا وبورتوريكو. ولم يكتف جورج بما ألحقه من دمار في الهياكل الأساسية الرئيسية ولثمار القطاعات الزراعية المنتجة في تلك الجزر، فتحرك إلى جنوب شرق الولايات المتحدة.

وبالرغم من أن تقديرات الأضرار لا تزال ترد، فإن الأرقام الأولية تزيد عن ٢٠٠ مليون دولار بالنسبة لأنتيغوا وبربودا، وتزيد عن ٤٠٠ مليون دولار بالنسبة لسانت كيتس ونيفيس، مع تدمير أكثر من ٥٠ في المائة من القطاع الزراعي لذلك البلد. وقصب السكر، وهو محصول شديد المقاومة عادة، انحنى ببساطة لرياح زادت سرعتها عن ١٠٠ ميل في الساعة. وتقدر الأضرار في الجمهورية الدومينيكية بحوالي ١,٦ بليون دولار وفي هايتي ١,٢ بليون. وفي كوبا، وقعت معظم الأضرار في القطاع الزراعي. وفي الولايات المتحدة وحدها، تعدت التقديرات نصف بليون دولار.

ومع ذلك، فضلا عن الخسائر المرتبطة بمرور الإعصار، فقد راح ضحية جورج حوالي ٥٠٠ شخص، كثيرون منهم في أكثر سنوات عمرهم إنتاجا؛ وإن آخرين قضوا نحبهم في هذا الإعصار كانوا من الصغر بحيث بالكاد يمكنهم أن يتذكروه لو كتبت لهم النجاة.

ومشروع القرار الحالي يسترعي الانتباه إلى هذا الدمار والخسارة في الأرواح. وينوه بالجهود الشاقة التي سيقتضيها الأمر للتخفيف من حدة الحالة. ويقدر الاستجابة السريعة من جانب الحكومات، وهيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، والوكالات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والأشخاص العاديين. ويطلب المساعدة على تحديد احتياجات البلدان المتضررة في الأجلين المتوسط والطويل وفي تعبئة الموارد. ويطلب كذلك المساعدة على تعزيز قدرات التأهب للكوارث والوقاية منها لدى المنطقة.

وفي التجارب السابقة مع هذه الكوارث، كانت الاستجابة السريعة من جانب الحكومات الصديقة ومن جانب الوكالات الإقليمية والدولية مثل الوكالة الكاريبية للاستجابة لحالات الكوارث الطارئة وفريق الأمم المتحدة لإدارة الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب الكثير من المنظمات غير الحكومية مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، تشكل إسهاما محمودا في الجهود التي بذلتها حكومات البلدان المتأثرة. وتشعر البلدان التي تضررت من إعصار جورج بالامتنان الشديد للمساعدة التي قدمت حتى الآن وللمساعدة التي ستقدم فيما بعد.

وفي هذا الصدد، يجدر التنوية بصفة خاصة بعروض المساعدة المقدمة من حكومتي كوبا والأرجنتين. ويعد وزع ذوي "الخوذ البيضاء" خارج الأرجنتين وأفراد الخدمة

الطبية والمعدات الطبية من هافانا، أمثلة رائعة على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب.

وقبل أن أختتم كلمتي، يسعدني أيضا أن أضيف بأن البلدان التالية، إلى جانب مجموعة الـ ٧٧ والصين، قد أعربت عن رغبتها في تقديم مشروع القرار وهي: اسبانيا، ألمانيا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدانمرك، سلوفاكيا، السويد، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لكسمبرغ، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النمسا، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

وختاما، فإن مقدمي مشروع القرار A/53/L.2/Rev.1 يودون أن يشكروا جميع الوفود التي أسهمت في صياغته وهم يزكونه لدى الجمعية العامة على أمل أن تعتمده بتوافق الآراء.

**السيد مانز** (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يأسف الاتحاد الأوروبي أسفا عميقا للخسائر في الأرواح وللدمار الناجم عن الإعصار جورج في أنتيغوا وبربودا والجمهورية الدومينيكية وسانت كيتس ونيفيس وكوبا وهايتي وفي بلدان وأقاليم أخرى من المنطقة. ويدرك الاتحاد الأوروبي الآثار الطويلة الأجل لهذه الكارثة والتي تتطلب، بذل جهود من جانب الوكالات الوطنية والدولية كما تتطلب مبادرات خاصة بغية توفير الإغاثة. وقد أسهم الاتحاد الأوروبي بسخاء في دعم هذه الجهود. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكر البلدان المشتركة في تقديم مشروع القرار هذا على تعاونها، الذي أدى بالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الاشتراك في تقديمه.

**السيدة كورنيت** (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرف غيانا بصفة خاصة، التي ترأس حاليا مجموعة الوفود التي تمثل الجماعة الكاريبية في نيويورك، أن تتكلم بشأن هذا البند المتعلق بمشروع القرار A/53/L.2.Rev.1 المعنون "تقديم المساعدة الطارئة إلى أنتيغوا وبربودا والجمهورية الدومينيكية، وسانت كيتس ونيفيس، وكوبا، وهايتي".

ونحن نحث الجمعية العامة على أن تعتمد مشروع القرار هذا بالإجماع. إن هذا العمل الذي جاء في وقته المناسب يقف شاهدا على دعم المجتمع الدولي للحكومات والشعوب المتأثرة بإعصار جورج، الذي خلف في أعقابه مسارا للموت والدمار، كما يعبر عن تضامنه مع تلك الحكومات والشعوب. وحكومات الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية لديها اهتمام خاص بالبلدان التي أضيرت، والتي هي في معظمها دول شقيقة تنتمي إلى منطقة البحر الكاريبي ومن بينها دول أعضاء في الجماعة الكاريبية.

ومن على هذا المنبر نقدم مواساتنا لحكومات وشعوب أنتيغوا وبربودا والجمهورية الدومينيكية، وسانت كيتس ونيفيس، وكوبا، وهايتي بسبب الخسائر المأساوية في الأرواح والدمار الذي لحق بالممتلكات. إننا نتعهد بتقديم دعمنا الكامل لهم وتضامننا معها في قيامها بالمهمة الهامة المتمثلة في تيسير عملية الإغاثة والتأهيل والتعمير. وقد بدأت حكومات كاريبية عديدة في الاستجابة بتقديم مختلف أشكال المساعدة، وذلك تعبيرا منها عن اهتمامها.

وأود أن أسجل أيضا تقدير الجماعة الكاريبية الشديد للحكومات وللمؤسسات الداخلة في إطار منظومة الأمم المتحدة التي استجابت طواعية لمحنة ضحايا تلك الكارثة. ونحن نتطلع لمواصلة الدعم من جانب المجتمع الدولي لجهود البلدان المتضررة حتى يتسنى لها مساعدة نفسها على تحقيق الانتعاش.

وأخيرا، يجب أن يقال إن كارثة الإعصار جورج قد أبرزت من جديد الضعف البالغ الذي تتسم به الدول النامية الصغيرة، والحاجة إلى إيلاء اعتبار خاص لظروفها. فهشاشة النظم الأيكولوجية في تلك الدول وهشاشة اقتصاداتها تجعلانها سريعة التأثر بوجه خاص بقوى الطبيعة وبالاقتصاد العالمي. ولذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تجديد تضامنه مع تلك الدول ودعمه لها لاستدامة التنمية الطويلة الأجل فيها؛ ونحن نستعد لاستعراض برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ١٩٩٩.

**السيد تشولكوف** (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على مسائل تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث.

وإننا نعرب عن تضامننا مع حكومات وشعوب البلدان التي تأثرت بإعصار جورج وعن دعمنا لها. ويود الاتحاد الروسي أن يعلن عن قراره بالانضمام إلى مقدمي مشروع القرار المعنون "تقديم المساعدة الطارئة إلى أنتيغوا وبربودا، والجمهورية الدومينيكية، وسانت كيتس ونيفيس، وكوبا، وهايتي". (A/53/L.2/Rev.1)

وأود أن أسترعي انتباه الأمانة العامة إلى أن الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار، في الترجمة الروسية، لا تتضمن جميع أسماء البلدان التي سيعتمد باسمها. ونود أن نطلب إلى الأمانة العامة تصحيح ذلك الخطأ.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعلان عن تضامن الاتحاد الروسي مع القرار الذي اعتمد في الأسبوع الماضي والمعنون "تقديم المساعدة إلى بنغلاديش في أعقاب الفيضانات المدمرة التي أصابتها" ولأسباب فنية لم يتمكن وفدنا من تقديم هذا القرار وقت اعتماده. ونود أن نذكر اليوم أننا نؤيد القرار ونطلب أن يسجل ذلك في محضر هذه الجلسة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/53/L.2/Rev.1، المعنون "تقديم المساعدة الطارئة إلى أنتيغوا وبربودا، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفيس، وكوبا، وهايتي".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/53/L.2/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٥٣/١ باء).

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أنتيغوا وبربودا.

**السيد لويس** (أنتيغوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم جميع البلدان المتأثرة بهذا الإعصار الغريب للغاية - وهو إعصار جورج - أود أن أعرب عن شكري وامتناني للدعم الغامر الذي حظي به مشروع القرار.

إن هذا الإعصار لم يكن بنفس الشدة التي كان عليها إعصار غلبرت أو هوغو أو لويس في السنوات الأخيرة، ولكنه اتبع مسارا من قبالة الرأس الأخضر ولم يحد قط عن الطريق الذي توقعته له الحواسيب. وعادة، عندما ينشأ إعصار، تعد قائمة بالجزر أو البلدان التي قد يضربها الإعصار. إلا أن هذا الإعصار ضرب جميع البلدان التي كان من المتوقع له أن يمر بها. ولم يتوقف الأمر عند ذلك فقط، فقد عصف إعصار جورج بجميع المناطق الناطقة باللغات المختلفة. فقد ضرب المناطق الناطقة بالهولندية في أقاليم سنت أوستاتيوس وسابا؛ وضرب البلدين الناطقين بالاسبانية، الجمهورية الدومينيكية وكوبا؛ والبلد الناطق بالفرنسية والكريولية هايتي؛ والبلدين الناطقين بالانكليزية أنتيغوا وبربودا، وسانت كيتس ونيفيس.

وفي بلد واحد، دمر ما يبلغ ٨٠ في المائة من جملة المساكن. وفي كل بلد أصبح عدد كبير من الناس بلا مأوى. وأرى أن الجمعية العامة بحاجة إلى أن تفكر في المستقبل فيما يتعلق بإعداد صندوق خاص من أجل البلدان النامية الجزرية الصغيرة، نظرا لتعدد مواطن ضعفنا. إن أنتيغوا وبربودا لم تشهد إعصارا لمدة ٤٥ سنة؛ وفي السنوات الثلاث الماضية شهدت ثلاثة أعاصير.

وعلاوة على ذلك، هناك ظواهر متغيرة أخرى في أقاليم منطقة البحر الكاريبي. وتشمل هذه البراكين بركانا نشطا في مونتيسيرات، وآخر بدأ يبدي علامات النشاط قبالة غرينادا، وبراكين أخرى في سانت فنسنت وغوادلوب وفي أجزاء أخرى من منطقة البحر الكاريبي. لذا فنحن في حالة وموقع حرجين، ولهذا السبب يتعين علينا دائما أن نكرر ذكر مواطن ضعفنا.

ومرة أخرى لا أكتفي بالإعراب عن شكري بل وأتقدم أيضا بالمناشدة من أجل إيلاء اعتبار خاص لإنشاء صندوق يمكننا تنشيطه بسرعة عند حدوث هذه الحالات الطارئة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٢٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥